المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم

MINISTRY OF EDUCATION

هام

لكل المهتمين و المهتمات

بدروس و مراجع الجامعية

مدونة المناهج السعودية eduschool40.blog

الإدارة المحلية ADS 306

(تعليم عن بعد)

الكتاب المقرر : الإدارة المحلية :

دراسات في المفاهيم العلمية وحالات دراسية

د. محمد بدران

مكتبة : دار النهضة العربية . القاهرة

أ.د. طلعت الدمرداش ابراهيم

0567159004

talaat_1956@yahoo.com

التطور التاريخي لنظم الإدارة المحلية :

1- ينطوي كل تنظيم اجتماعي على وجود سلطة ذات أوامر ونواه.

2 - هذه السلطة هي ملزمة للأفراد فهي قديمة قدم المجتمعات البشرية.

3- أشكال ومصادر هذه السلطة تنوعت مع تنوع الظروف المكان والزمن وتطورات المجتمعات البشرية.

3 - أبرز التنظيمات السياسية التي عرفتها البشرية والتي كان هناك تزاوج بين عنصري المركزية واللامركزية مع غلبة أحدهما على الآخر والتي تطورات كما يلي:

أ - التنظيمات القبلية

- حكومات القبائل أقدم أشكال النظم السلطوية .
- محلية بطبيعتها .
- تمركزت حول المدن والقرى .
- أقامت سلطاتها على أساس من رابطة الدم غالباً، أو الجوار الجغرافي ، أو المصالح الاقتصادية المشتركة .
- رؤساء القبائل تشكل منهم مجالس القبائل .
- أبرز الأمثلة (حكومات المدن المصرية ، الهند) .

ب - الحكومات الإقليمية

- تآلف واتحاد بعض الكيانات الصغيرة (اختيارياً أو جبرياً).
- أخذت الحكومات الإقليمية في بدايتها شكل الملكيات المركزية
- افسحوا المجال لأهالي المدن والقرى لكي يديروا أنفسهم.

ج- الإمبراطوريات

- اتسعت الحكومات الإقليمية وتكونت الإمبراطوريات (تزاوج بين المركزية واللامركزية).
- في البداية كان نظام الحكم يجنح نحو المركزية المفرطة .
- مع تنوع الثقافات قويت فكرة الحكومة المحلية.

د- الاقطاعات والمدن والأقاليم الصغيرة

مع توالي الزمن ودخول الإمبراطوريات مراحل شيخوختها ساد من جديد نظام الاقطاعات والمدن والأقاليم الصغيرة

4- الدولة القومية (البريطانية-الفرنسية)

أسبابها:

1- طائفة من القواد العظام .

2- التطور في وسائل المواصلات .

3- الحروب المستمرة بين الولايات المتجاورة .

4- هناك عدة نظريات لنشوء الدولة (العقد الاجتماعي،القوة أو تطور الأسرة، ونظرية التطور التاريخي التي تقوم على تعدد المصادر الاجتماعية السياسية لقيام الدولة).

5- لها أركان (الشعب، الإقليم، الهيئة السياسية الحاكمة) .

6- مع قيامها اتخذت من المركزية السياسية والإدارية طابعاً لها.

7 - وظائف الدولة مرت بتطورات حادة، وكان السبب في بزوغ اللامركزية (عدم التركيز الإداري).

- الإمبراطوريات.
- نظام الإقطاع.
- نظام الدولة الحديثة.

تطور وظائف الدولة وبزوغ اللامركزية وعدم التركيز الإداري.

صور المركزية الإدارية:

- الوزارية :

تركيز سلطة البت النهائي في كل الأمور في يد الوزارات في العاصمة.

صور اللامركزية الإدارية:

- اللاوزارية :

ظهرت للحد من مركزية السلطة في الدولة المعاصرة عن طريق تفويض السلطة المركزية (الوزارية) لجزء من اختصاصاتها إلى فروعها في الأقاليم المختلفة في الدولة لاتخاذ القرارات الإدارية نيابة عن الحكومة المركزية.

أطلق عليها أيضاً (إدارة الفروع –الإدارة الميدانية- اللامركزية البيروقراطية أو عدم التركيز الإداري)، وهي في الواقع مقدمة لتطبيق اللامركزية الإدارية.

- الفيدرالية:

نشأت مع منظري الثورة الأمريكية ضد الاستعمار البريطاني لتجسيد الوحدة السياسية مع بقاء بعض مظاهر الاستقلال إلى الولايات.

- الإدارة المحلية:

ظهرت كظاهرة قانونية في القرن التاسع عشر على الرغم من قدمه كظاهر تاريخية عرفتها الجماعات البشرية.

الإدارة المحلية بين المركزية واللامركزية

- المركزية تعني استئثار معظم السلطات في يد أو جهة أو هيئة واحدة.
- اللامركزية تعني منح جهة معينة بعض السلطات التي تحتاجها.
- بالرغم من أنهما مصطلحان متناقضان ظاهريا، إلا أنهما يكملان بعضهما بعضا.
- إن الانفراد بكل شيء مركزية بحتة.
- إن المشاركة في كل شيء لامركزية بحتة.
- إن هذين الشكلين لا يمكن وجودهما بهذه الصورة على الإطلاق.
- أي لابد من شيء يجمع بينهما، إذ لا غنى لأحدهما عن الآخر.

أساليب توزيع السلطة على مستوى الدولة (المركزية واللامركزية) :

- **المركزية السياسية:**

يخضع إقليم الدولة لإرادة سلطة سياسية موحدة، وبالتالي فإن السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية تكون مركزة في يد الحكومة المركزية.

- **المركزية الاقتصادية :**

تتولى السلطات المركزية في الدولة توجيه الاقتصاد الكلي أو الجزئي.

- **المركزية الإدارية:**

تكون سلطة البت النهائي في شئون الإدارة في يد الحكومة المركزية في العاصمة.

أركان المركزية الإدارية:

أولا :

حصر الوظيفة الإدارية في يد السلطة المركزية بحيث يكون لها الاختصاص الفني وسلطة إصدار القرارات وسلطة التبعية، وهنا لا يوجد للوحدات المحلية كيان قانوني.

ثانياً:

التدرج الرئاسي: حيث تكون وحدات الجهاز الإداري للدولة متدرجة تدرجاً هرمياً على قمته الحكومية المركزية، ومهما تعددت وحدات الجهاز الإداري المركزي أو تعددت في الأقاليم المختلفة، تظل تابعة تبعية رئاسية للوزارات المختلفة في العاصمة.

ثالثاً :

تتمثل المركزية في أسلوبين :

1. سلطة التوجيه السابق .
2. سلطة التعقيب اللاحق (إلغاء – سحب – تعديل – الحلول محلها).

رابعاً:

للمركزية الإدارية صورتين :

1. المركزيــة المطلقــة (الوزاريــة) وتكــاد تنعــدم فــي الــدول المعاصرة. تطبق في بعض الدول الصغيرة (الفاتيكان – إمارة موناكو) .
2. اللاوزاريــة (إدارة الفروع) توزيع سلطة البت النهائي في بعض الأمور الإدارية من أجهزة الوزارة في العاصمة وبين فروع الوزارات في أقاليم الدولة وتفترق عن الــلامركزية الإداريــة فــي أن الأخيــرة تتــوزع فيهــا الوظيفــة الإداريــة بــين أشــخاص إقليميــة مســتقلة أمــا اللاوزارية فالعلاقة علاقة تبعية.

مزايا المركزية :

- توحيد نمط الإدارة والإجراءات في الدولة.
- تقوية للوحدة السياسية وتدعيمها للدولة خصوصاً في بداية نشأتها .
- تحقيق الموضوعية في تقديم الخدمات دون النظر للاعتبارات المحلية أو الإقليمية.
- تحقيق للعدالة والمساواة بين كافة الوحدات الفرعية التابعة للمنظمة.
- تحقيق مرونة أكبر عند تبادل ونقل بعض العناصر الأساسية (المادية أو البشرية) من وحدة محلية لأخرى.
- إمكانية السيطرة على كافة عناصر العمل بهدف تعبئتها وتوزيعها.

عيوب المركزية:

- إهمال العامل المحلي عند تقديم الخدمات.
- كثرة التعقيدات التي يتعرض لها المتعاملون مع الإدارة.
- لم يعد ممكنا للدولة الحديثة أن تستند لنظام المركزية

اللامركزية:

هي توزيع السلطة ما بين جهات متعددة بحيث لا تركز في يد الحكومة المركزية فقط بل تشاركها هيئات أخرى.

اللامركزية على مستوى الدولة:

أسلوب من أساليب التنظيم يقوم على أساس توزيع الصلاحيات والاختصاصات بين السلطة المركزية وهيئات سياسية أو إقليمية أو مرفقيه مستقلة عنها قانونياً.

صور اللامركزية:

1- اللامركزية السياسية (نظام الاتحاد الفيدرالى) :

- يقوم على أساس توزيع السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية بين الحكومة المركزية في العاصمة وحكومات الدويلات الأعضاء.
- بمعنى أن اللامركزية السياسية أسلوب من أساليب الحكم يتعلق بالوظائف الأساسية للدولة وهي توزيع السلطات السياسية (التشريع والقضاء).

2- اللامركزية الإدارية:

- توزيع الوظيفة الإدارية بين أجهزة الحكم المركزية وأشخاص معنوية عامة أخرى على أساس موضوعي أو إقليمي.

3- اللامركزية المرفقية:

- قيام هيئات مستقلة تتحدد اختصاصاتها على أساس موضوعي،
- تمارس هذه الاختصاصات على مستوى إقليم أو عدة أقاليم أو على مستوى الدولة (المؤسسات العامة)،
- وهناك من ينكر أنها صورة من صور اللامركزية الإدارية.

قوى الجذب نحو المركزية في الدول النامية

1-الحصول على الاستقلال في تاريخ حديث نسبياً.

2-مزيج من الهيئات والأعراق والثقافات المختلفة.

3-سيطرة الجيش في بعض الدول الجديدة.

4-التنمية الاقتصادية (حصر الإيرادات في يد الحكومة المركزية) .

5-الاكتشافات التكنولوجية الحديثة.

أساليب توزيع السلطة على مستوى الدولة

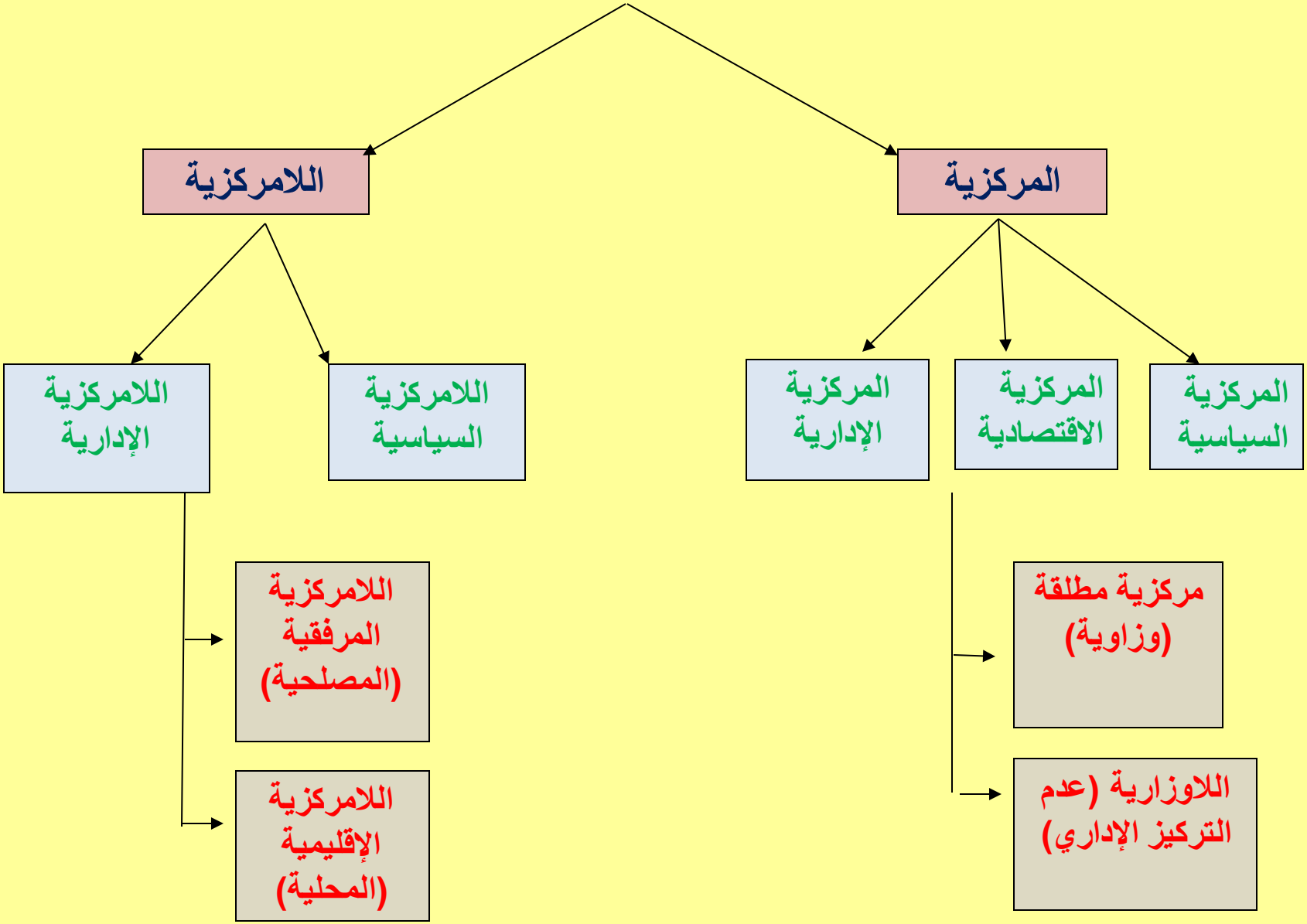

الإدارة المحلية ADS 306

(تعليم عن بعد)

الكتاب المقرر : الإدارة المحلية :

دراسات في المفاهيم العلمية وحالات دراسية

د. محمد بدران

مكتبة : دار النهضة العربية . القاهرة

أ.د. طلعت الدمرداش ابراهيم

0567159004

talaat_1956@yahoo.com

مبررات الأخذ بنظام الإدارة المحلية:

1: المبررات السياسية:

2: المبررات الإدارية:

3: المبررات الاجتماعية:

4: المبررات الاقتصادية:

مبررات الأخذ بنظام الإدارة المحلية:

أولاً: المبررات السياسية:

1. أنها مظهر من مظاهر الديمقراطية.
2. وسيلة لإشراك المواطنين في إدارة مرافقهم المحلية وتعبر عن ذاتيتهم المحلية.
3. مجال لتدريب وإعداد قيادات محلية مستقبلية.
4. يدعم التعاون بين الإدارة المحلية وسلطة الدولة.
5. نتيجة تعدد الأجناس والأعراق.
6. تدعيم الاتجاه الديمقراطي السليم على المستوى المحلي يعتبر إحدى الحلقات الأصيلة على طريق التطور العام.

7. نظام الإدارة المحلية يحقق:

أ -التعاون المثمر بين النشاط الحكومي والنشاط الشعبي .

ب - يربط بين الأجهزة المحلية والأجهزة المركزية.

ج - قرب المواطنين من الحكومة.

د - دفع المواطنين للعمل لصالح وحدتهم المحلية.

هـ - المساهمة الفعالة في الحفاظ على الأمن والنظام والقانوني.

8. الاعتراف بنوع من اللامركزية الإقليمية للأقليات مما يحقق لهم نوع من الاستقلال الذاتي دون المساس بالوحدة السياسية للدولة، بالتالي يكون الحكم المحلي تقوية للبناء السياسي للدولة.

9. تخفيف الأعباء عن كاهل الحكومة المركزية.

10. تعتبر الوحدات المحلية بمثابة حقل تجارب تستعمله السلطة المركزية لفحص سياسات معينة على المستوى المحلي لمعرفة الآثار المترتبة على تطبيقها ومدى الاستجابة لها.

ثانياً : المبررات الإدارية:

نظام الإدارة المحلية يعتبر ضرورة فنية وإدارية بسبب الفوائد التي يحققها تطبيق هذا النظام:

1. القضاء على البيروقراطية التي تلازم النظام المركزي.
2. مراعاة الظروف المحلية عند تقديم الخدمات.
3. تغيير أنماط الأداء من وحدة محلية لأخرى.
4. تعتبر الوحدة المحلية حقل تجارب للتأكد من جدوى تطبيق أساليب إدارية جديدة.
5. الوحدة المحلية تعتبر بمثابة الجهاز الإداري الذي يتعاون مع جهاز التنظيم السياسي لنقل الإحساس الشعبي بضرورة إحداث تغييرات جذرية في الجهاز الإداري.
6. إدارة الوحدة المحلية بواسطة أهاليها والذين هم أقدر الناس على فهم وحل مشاكلهم مما يضاعف الفعالية أثناء الإنجاز.

ثالثاً: المبررات الاجتماعية:

1. حصول الأفراد على احتياجاتهم المحلية وإشباع رغباتهم
2. تطوير مستويات الخدمات المختلفة بالتالي تطوير الحياة الاجتماعية .
3. تقوية البناء الاجتماعي للدولة عن طريق تحقيق مبدأ المشاركة الإجتماعية بين الأفراد بتوزيع القوى الإيجابية بها بدلاً من تركيزها في العاصمة مما يؤدي إلى النهوض في المجالات الثقافية والفنية والعسكرية عن طريق إشراكهم سوياً في مجلات العمل الممكن.

4. تفجير طاقات الإبداع لدى الجماعة المحلية.
5. تقوية الروابط الروحية بين الأفراد المحليين عن طريق إشراكهم سوياً في مجلات العمل الممكن.

رابعاً: المبررات الاقتصادية:

1. البحث عن مصادر جديد للتمويل المحلي .
2. تحقيق لا مركزية التصنيع.
3. العدالة في توزيع الأعباء الضريبية.
4. تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
5. تحقيق المشاركة الجماهيرية في تنفيذ برامج التنمية المحلية .
6. سهولة وضع الخطط التنموية.

**هل هناك عيوب لنظام الإدارة المحلية؟

هناك فريقاً من الكتاب من يقلل من الأهمية الإدارية والسياسية لنظام الإدارة المحلية حيث يرى هذا الفريق:

أولاً : أن القول بأن نظام الإدارة المحلية يعمل على تأكيد المبدأ الديمقراطي قول مبالغ فيه... فالانتخابات لا تحظى بالأكثرية ويمكن الرد أن ذلك ليس عيباً في نظام الإدارة الملحية نفسه وإنما في نظام الانتخابات (الإجبار).

ثانياً: أن قيام الأجهزة المحلية بجانب الأجهزة المركزية يؤدي إلى العديد من السلبيات وتناقض الاتجاه ، فالافتقار في الخبرات الإدارية ، الافتقار على الصالح العام المحلي، ويمكن الرد بوجود الرقابة المركزية وكذلك رقابة الجماهير وحداثة النظام.

**هل مزايا نظام الإدارة المحلية تتحقق بطريقة آلية بمجرد التطبيق؟

الجواب :

لا، بل يحتاج الأمر إلى كثير من الجهود تتعلق بما يلي:

1- إعداد الكوادر الفنية والإدارية.

2- تنمية الوعي الجماهيري بأهمية الإدارة المحلية.

3- ضرورة مشاركة الجمهور المحلي.

4- فعالية الرقابة المركزية على المجلس المحلي.

المتغيرات التي تؤخذ في الحسبان لقياس مدى استقلالية الهيئة المحلية وتمتعها بسلطات حقيقية :

1-حجم الوظائف.

2-السلطة الإدارية للهيئات المحلية.

3-السلطة في اتخاذ قرارات ناجحة .

4- عمومية الاختصاصات.

5- الأسلوب القانوني المتخذ لإنشاء الوحدة المحلية (الدستور- التشريع) .

6- نسبة الإنفاق الكلي للهيئات المحلية إلى الإنفاق العام.

7-عدد المستويات المحلية (المستوى الواحد أكبر)

8-نسبة الإيرادات الكلية للهيئات المحلية في الإيرادات العامة ونسبتها إلى المعونات الحكومية.

9- نسبة القوى البشرية المعاصرة في الأجهزة المحلية إلى القوى البشرية العاملة في الحكومية المركزية.

10-نسبة حجم الوحدة المحلية.

العناصر الأساسية لنظام الإدارة المحلية

(أركان الإدارة المحلية)

1 - وجود مصالح محلية متميزة :

2- الشخصية المعنوية:

3- الاستقلال الإدارى :

4- الرقابة من الحكومة المركزية:

الإدارة المحلية ADS 306

(تعليم عن بعد)

الكتاب المقرر : الإدارة المحلية :

دراسات في المفاهيم العلمية وحالات دراسية

د. محمد بدران

مكتبة : دار النهضة العربية . القاهرة

أ.د. طلعت الدمرداش ابراهيم

0567159004

talaat_1956@yahoo.com

العناصر الأساسية لنظام الإدارة المحلية

(أركان الإدارة المحلية)

1 - وجود مصالح محلية متميزة :

2- الشخصية المعنوية:

3- الاستقلال الإدارى :

4- الرقابة من الحكومة المركزية:

العناصر الأساسية لنظام الإدارة المحلية
(أركان الإدارة المحلية)

1 - وجود مصالح محلية متميزة :

يلزم لقيام نظام الإدارة المحلية وجود مصالح محلية متميزة تهم غالبية أبناء الإقليم ولا تهم جميع المواطنين في الدولة، مما يتطلب أن يتولوا بأنفسهم إدارة شئونهم.

كيف تنشأ هذه المصالح المحلية؟

- تنشأ نتيجة لارتباط مصالح مجموعة من الأفراد تسكن منطقة جغرافية معينة،
- ويؤدي هذا الارتباط إلى خلق نوع من التضامن الاجتماعي بينهم،
- واعتراف الدولة بهذه المصالح المحلية،
- وبالتالي تترك إدارتها لوحدات محلية مستقلة.

ما هي الشروط التي ينبغي توافرها حتى تكتسب المصلحة الصفة المحلية؟

- أن تكون المصلحة معبرة عن حاجات وآمال وطموحات الغالبية العظمى من أبناء الإقليم.
- أن لا تتعارض أو تتناقض مع المصلحة العليا للدولة.

أساليب تحديد المصالح المركزية والمصالح المحلية:

- يحدد المشرع اختصاصات الحكومة المركزية، وبالتالي ما عداها من اختصاصات تقوم به السلطات المحلية.
- يحدد المشرع اختصاصات محددة على سبيل الحصر للسلطات المحلية، وما عداها من اختصاصات يترك للحكومة المركزية.
- قد ترى بعض نظم الإدارة المحلية أن مصلحة الجماعة العليا تقتضي إبقاء السياسات العامة الخاصة بهذه المصالح المحلية بيد الحكومة المركزية.

2- الشخصية المعنوية:

الإقرار بوجود مصالح محلية متميزة للوحدة المحلية يتطلب أن تمنح السلطة المحلية القائمة على هذه المصالح الشخصية المعنوية، وإذا تخلف هذا الشرط لن يكون للسلطة المحلية وجود وتعتبر فرعاً من فروع الحكومة المركزية.

ما هو المقصود بالشخصية المعنوية (الاعتبارية) للوحدة الملحية؟

الشخصية المعنوية هي النتيجة الطبيعية لقيام اللامركزية، حيث يكون هناك شخصيات إدارية خلاف الدولة، ولحماية مصالحها أعطاها القانون حقوق الشخص الطبيعي وفرض عليها الالتزامات التي تفرض عليه.

هـل هنـاك نتـائج تترتـب علـى مـنح الشخصـية المعنوية للوحدات المحلية؟

هنـاك عـدة نتـائج هامـة تترتـب علـى مـنح الشخصية المعنوية للوحدات المحلية:

أ - أن يكـون هنـاك مـن يعبـر عـن إرادة الشـخص المعنوي (المجلس المحلي).

ب - أن يكون للوحدة المحليـة ذمـة ماليـة مستقلة عن الذمة المالية للدولة وعن الذمة الماليـة للوحدات المحلية الأخرى.

ج - أن يكون للوحدة المحلية صلاحية التحمل بالواجبات واكتساب الحقوق.

د - أن تكون الوحدة المحلية أهلاً للتقاضي.

هـ - أن يكون للوحدة المحلية جهاز إداري خاص بها.

و - تنقضي الشخصية المعنوية للوحدة المحلية بنفس الأداة التي نشأت بها أو بأداة أعلى.

3- الاستقلال الإداري :

تعني أنه لابد أن يكون المجلس المحلي مستقلاً في ممارسته لوظائفه الإدارية عن الحكومة المركزية.

هـل يشـترط لكفالـة هـذا الاسـتقلال الإداري أن يختـار أعضـاء المجـالس المحليـة عن طريـق الانتخـاب، أم من الجائز أن يختار هؤلاء الأعضاء عن طريـق التعيـين مـن قبـل الحكومـة المركزيـة دون أن يـؤثر ذلـك فـي الاستقلال الإداري للوحدات الملحية؟

الجواب /

هناك اتجاهان:

الاتجاه الأول : يعتبر الانتخاب شرط ضروري لوجود نظام الإدارة المحلية من جهة، ولاستقلالهم من جهة أخرى، وحججهم في ذلك:

1- الانتخاب هو الحد الأدنى لقيام نظام اللامركزية.

2- الإدارة المحلية تطبيق للمبدأ الديمقراطي، وهذا المبدأ يستلزم اللجوء إلى الانتخاب لاختيار ممثلي الشعب.

الاتجاه الثاني: يعتبر ليس هناك ما يمنع من قيام السلطة المركزية بتعيين أعضاء المجالس المحلية دون أن يؤثر ذلك على استقلال المجالس المحلية، وذلك متى توافرت ضوابط أهمها:

1- عدم قابلية عزل الأعضاء قبل أن تنتهي مدتهم القانونية.

2 - أن تراعي الحكومة المركزية وجود رابطة حقيقية بين هؤلاء الأعضاء المعينين وتمثيل المصالح المحلية.

حججهم تتمثل في التالي:

- المجتمع المحلي غير مهيأ بطبيعته لتطبيق نظام الانتخاب.
- أسلوب الانتخاب لا يؤدي عادة إلى اختيار الأكفأ إدارياً.
- الانتخاب ليس ضماناً لاستقلال أعضاء المجالس المحلية فقد يتحقق الاستقلال دون الأخذ بأسلوب الانتخاب كما هو الحال في أعضاء المجالس المحلية للمؤسسات العامة والقضاة حيث يتم تعيينهم من قبل الحكومة المركزية.

هذه الحجج بادية الوهن حيث يمكن الرد عليها.

- المستوى التعليمي ليس مقياساً لوعيهم السياسي أو إحساسهم بقضاياهم السياسية أو المشكلات التي تواجههم.

- أن سيادة العشائرية أو القبلية ليست سبباً للتقليل من شأن الانتخاب فهذا هو الواقع ويجب أن يعمل النظام السياسي طبقاً لهذا الواقع.

- القول بأن اختيار أعضاء المجالس المحلية بالانتخاب سوف يحرم المجالس المحلية من ذوي الكفاءات قول مبالغ فيه.

- أن القول بإمكانية تحقيق الاستقلال الإداري في الطرق وأساليب أخرى كما هو الشأن في القضاة، وأعضاء مجالس إدارة المؤسسات العامة فهو قياس مع الفارق فهي ليست مجالس فنية أو إدارية بل هي مجالس سياسية وإدارية معاً والعضو لا يفصل بين نزاعات بل يعبر عن مصلحة محلية.

4- الرقابة من الحكومة المركزية:

- استقلال الوحدات المحلية لا يعني انحلالها من رقابة الحكومة المركزية حيث تظل الحكومة المركزية هي الشخص المعنوي الرئيسي صاحب السيطرة العليا في نطاق الإقليم الوطني كله.
- الوحدات المحلية لابد وأن تعمل في إطار السياسة العامة للدولة وطبقاً لقوانينها.
- القول بغير هذا يعرض وحدة الدولة ونسيجها السياسي للخطر.

تتمثل الرقابة المركزية في ثلاث أشكال:

1- الرقابة على المجلس في مجموعه (على ذات الهيئة)

- **حق إيقاف المجلس أو حله مع إعطاء الضمانات التي نحفظ على الاستقلال المحلي.**
- **في بعض الدول يشترط أن يعرض إيقاف أو الحل على البرلمان**
- **في بعض الدول لا يجوز حل المجلس المنتخب أو تعيين أو عزل أعضائه مهما كانت الظروف إلا بعد اللجوء إلى القضاء.**

2- الرقابة على أعضاء المجلس ككل:

- حق التعيين بعض أعضاء الهيئات اللامركزية.
- في بعض الدول يشترط أن يكون العضو المعين رئيس المجلس .

3- مجموعة الاختصاص التي تمارسها بصدد أعمال المجالس (الإذن قبل الإجراء والتصديق بعده – الإيقاف – الإلغاء)

وتجيز بعض التشريعات

- الحلول محلها عند امتناعها عن أداء واجباتها أو الأهلي الشديد (حق استثنائي لا يجوز التوسع فيه) .
- جعل سلطة تنفيذ الأعمال بيد الحكومة المركزية .

حدود الالتزام بالرقابة

- للرقابة حدود يجب الالتزام بها .

– بقاء مسؤولية اتخاذ القرار على المستوى المحلي وإن كانت تحتاج إلي تصديق لاحق.

– محدود بموجب نصوص قانونية.

–لا يجوز تعديل القرار فإما أن تفعل القرار كله أو تلغيه.

الإدارة المحلية ADS 306

(تعليم عن بعد)

الكتاب المقرر : الإدارة المحلية :

دراسات في المفاهيم العلمية وحالات دراسية

د. محمد بدران

مكتبة : دار النهضة العربية . القاهرة

أ.د. طلعت الدمرداش ابراهيم

0567159004

talaat_1956@yahoo.com

ايكولوجية نظم الإدارة المحلية

يقصد بايكولوجية النظم العلاقة المتبادلة بين النسق(النظام) وبيئته والوحدات المحلية لا تشذ عن هذه القاعدة.

من الخصائص الرئيسية للكائنات الحية والمنظمات الاجتماعية أنها نظم مفتوحة Open system أي أنها تؤثر وتتأثر بالبيئة المحيطة بها.

منهج النظم من احدث مناهج دراسة المنظمات الاجتماعية ومن أكثرها انتشاراً.

يستهدف تجزئة الحقيقة تمهيدا لفهمها ومعرفة مكوناتها وعلاقة هذه المكونات واعتمادها على بعضها البعض.

تعريف النظام:

مجموعة من الأجزاء المترابطة والمتشابكة والمؤثرة في بعضها البعض أمثلة:

1- الجسم الإنساني .

2- الساعة .

3-الوحدات المحلية ماهي إلا نظم تتكون من أجزاء لكل منها نشاط يرتبط بنشاط الأجزاء الأخرى ويؤثر ويتأثر بها

1- النظام المغلق :

الذي يمكن عزله تماماً عن البيئة ويكون مكتفياً بذاته غير متأثر بعوامل خارجة عنه .

من الأمثلة :

-الذرة تعتبر وحدة قائمة بذاتها غير متأثرة بما حولها أو مؤثرة فيه.

- المجموعة الشمسية .

- التجارب المعملية .

- هذه النظم المغلقة لا وجود لها في نظم الأحياء أو النظم الاجتماعية

2- النظام المفتوح:

الذي لا يمكن عزله عن البيئة ويكون في محاولة مستمرة نحو البيئة المحيطة به .

من الأمثلة :

-النظم الاجتماعية .

الوحدات المحلية

نظام مفتوح

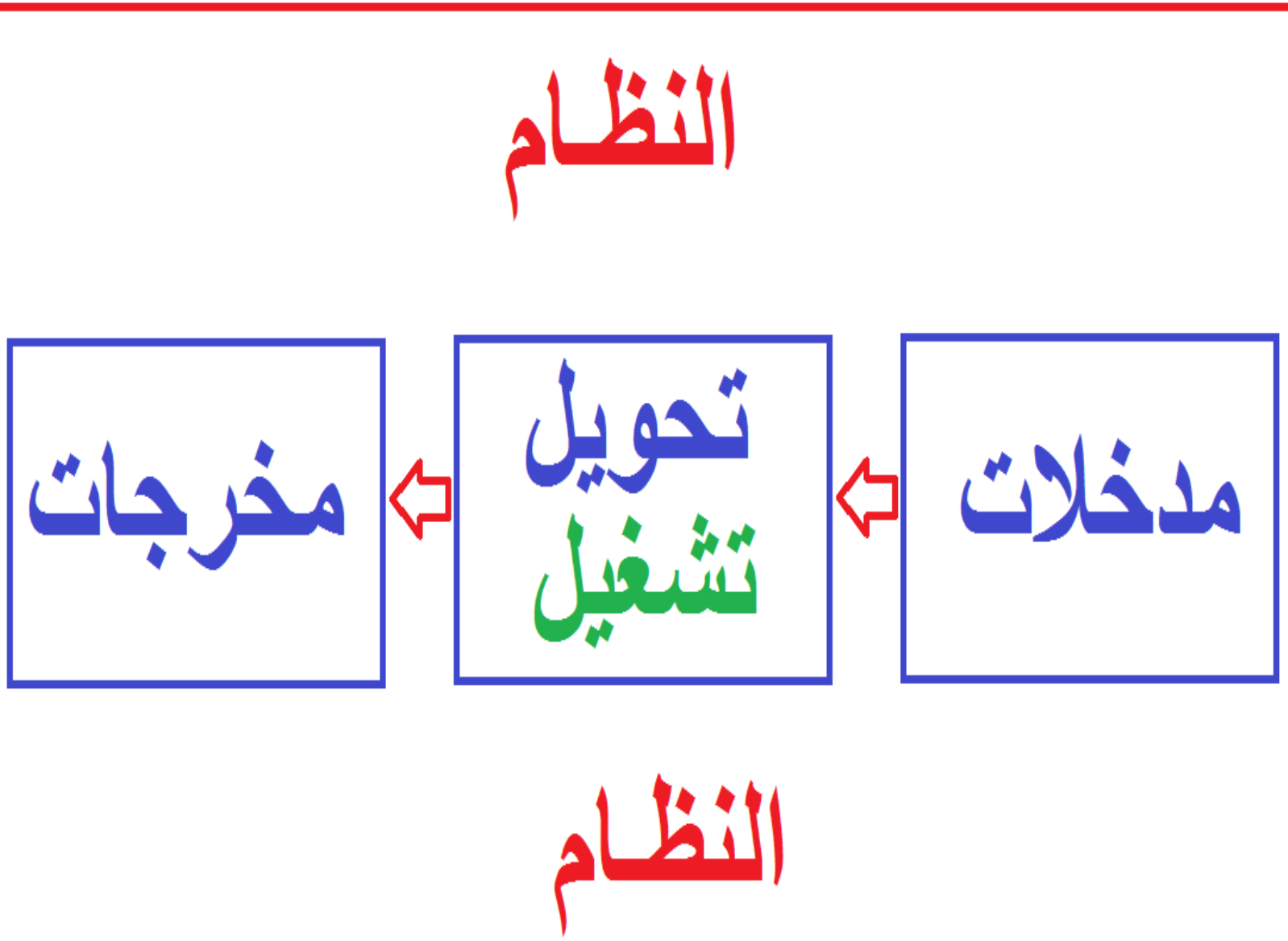
النظـام
مدخلات
تحويل
تشغيل
مخرجات
النظـام

خصائص النظـــم المفتـــوحة

1- المدخلات:

وتعنـــي المـــواد الخـــام كالمعلومـــات والإمكانـــات البشـــرية والماليـــة والفنيـــة والأنظمـــة والعـادات والتقاليـد والأعـراف والمعتقدات والخطط والطموحات ونحوها.

2- إجراء التعديلات اللازمة:

ويقصد بها تحويل المدخلات إلى شكل يقبلـه النظـام ولا يرفضـه لتحويلهـا إلـى نشاط جماعي لمنسوبي المنظمة.

3- المخرجات:

وهي ما ينتج عن نشاط المنظمة من خدمة أو سلعة إلى الجمهور تمارس نشاطها الطبيعي.

4- الدائرة أو الاستمرارية:

تتميز العمليات السابقة (مدخلات - تحويل - مخرجات) بانها عملية مستمرة ومكررة فهي التي تخلق البنيان أو الهيكل التنظيمي حتى تستطيع المنظمة أن تقوم بنشاطها بصفة دائمة ومتكرره.

5- معادلة عوامل الفناء:

- يتجه النظام المفتوح باستمرار نحو تغليب عوامل البقاء على عوامل الفناء.
- ويقصد بذلك كل بوادر العجز الإداري من ناحية نزوح الموظفين انتقالاً أو تقاعداً أو استقالة أو نحو ذلك.
- أو ظهور تدني ملحوظ في مهاراتهم أو معلوماتهم بما لا يمكنهم من التعامل مع المستجدات.
- أو عجز متزايد في الطاقة المالية والفنية أو تحجيم نشاطاته وتقليل صلاحياته وما شابه ذلك.
- كل هذه العوامل تشكل عوامل فناء للجهاز الإداري المحلي، وبالتالي إذا ما أريد الاستمرار والبقاء لهذا النظام، فعليه مواجهة هذه بما يمكنه من استعادة حيويته وقدرته على تقديم الخدمات.

6- التغذية المرتدة :

وتعني ما يتلقى الجهاز من معلومات من البيئة التي يعمل بها كمستوى رضا الجمهور المتعامل معه أو ملاحظاتهم على نشاطاته فعليه تصنيفاه للاستفادة منها.

7- السعي نحو حالة الاستقرار والتوازن:

أي استعدادها لمواجهة المتغيرات وما يستجد من أوضاع بغية تحقيق أكبر قدر ممكن من التوازن في ظل ظروف متقلبة، وعدم التشبث بحرفيتها ليتمكن من الاستمرار في تقديم خدماته إلى الجمهور بفاعلية.

8- التخصص والتنوع:

ويعني أن يتمتع النظام المفتوح للجهاز المحلي بالتخصص والتنوع ليزداد موظفوه رؤساء ومرءوسين من الإتقان في أدائهم لأعمالهم بما يضمن توفير الوقت والجهد، مع توفير أعمال الصيانة الفورية للجوانب الفنية فيها.

9- إيجاد أكثر من وسيلة للوصول إلى نفس الغاية ، وكذلك الوصول إلى نفس الغاية من نقاط بدايات متنوعة.

مكونات المنظمات الإدارية كنظام مفتوح

1- وجود وحدة أو وحدات رئيسية خاصة بالإنتاج.

2- وجود وحدة مساندة لوحدات الإنتاج.

3- وجود وحدة خاصة بالحفاظ على المقدرة الإنتاجية.

4- وجود وحدة خاصة لتحقيق الموائمة مابين المنظم والظروف المتغيرة.

5- وجود وحدة خاصة بالحصول على المساندة الاجتماعية للمنظم وتقوية شرعيها.

6-وجود وحدة خاصة بإدارة المنظم.

المتغيرات التي تؤثر في بنيان المنظمة طبقاً لمنهج النظم:

هناك أربعة متغيرات يجب بحثها عند تحليل المنظمات باستخدام منهج النظم.

-المدخلات الإنسانية: (المواقف ، الخبرات ، المهارات ، المعرفة ، التوقعات ، القيم للأشخاص العاملين).

-المدخلات الفنية:(طبيعة التقنية المستخدمة في الإنتاج، هل الإنتاج حسب الطلب أو أكبر، آلي أو بشري).

-المدخلات التنظيمية:(ما هي الإجراءات ، السياسات، هيكل السلطة، مدى تركيزها من عدمه، وسائل الرقابة المستخدمة، الجزاءات المتبعة للقيام بالأنشطة المختلفة بالمنظمة).

-المدخلات الاجتماعية:(مواقف ومعايير جماعات العمل ، التيارات غير الرسمية، المنظمات الغير رسمية).

العوامل البيئية المؤثرة في نظم الإدارة المحلية

1: العوامل الاجتماعية
2: العوامل السياسية
3:العوامل الاقتصادية
4: العوامل الجغرافية والمكانية
5: العوامل اسكالنية
6: العوامل الثقافية
7: العوامل التاريخية

✓ يقصد بالعوامل البيئية كل ما يتعلق بالأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية القريبة محلياً ذات التأثير المباشر

✓أما العوامل البيئية والبعيدة نسبياً الموجودة في الدولة تعتبر ذات التأثير غير المباشر.

العوامل الاجتماعية :

- ✓ تشير إلى طبيعة المجتمع وتكوينه مثل وجود جماعات حضرية أو ريفية أو قبلية.
- ✓ الروابط الشائعة بين أفراده سواء كانت قربى أو مصالح أو عقيدة أو مهنة أو جوار.
- ✓ الطبقات المكونة لأفراده كالأغنياء والفقراء والمتعلمين والأميين والأصليين والوافدين.
- ✓ فالنظام الاجتماعي السائد هو الذي يحدد ما إذا كان المجتمع متناسقاً أو متنافراً أو متساوياً، منفتحاً أو منغلقاً... وهكذا.

العوامل السياسية:

نظم سياسية مصغرة للنظام السياسي للدولة تتشابه معه في:

1- قدرة في توفر الأركان الثلاثة (إقليم ، شعب ، سلطة حاكمة).

2- طبيعة القرارات التي تصدر من المؤسسات الدستورية في الدولة والمجالس المحلية (حصيلة مجموعة من المساومات والجداول التوفيقية).

3- توزيع الموارد السلطوية والقيم في الجماعة سواء علي المستوى المحلي أو القومي .

4-تشابه طبيعة الوظائف لكل منهما وظائف سياسية تقوم بها أي نظام سياسي له ظروفه السياسية (مدخلات – مخرجات).

المدخلات:

- التجنيد السياسي والتنشئة السياسية.
- تجميع المصالح (تعد المطالب السياسية إلى صانعي القرار) تقوم بها على أساس المصالح.
- تكتيل المصالح أي تحويل المطالب السياسية إلى بدائل للسياسة العامة.
- الاتصال السياسي عن طريق توصيل المعلومات بين الأنظمة المختلفة.

المخرجات:

- القاعدة .
- تنفيذها .
- التقاضي طبقاً لها .

العوامل الاقتصادية:

يتأثر طابع السلطة في الجماعة بصفة عامة بخصائص اقتصادها

- المجتمعات البسيطة - ديمقراطية.
- المجتمعات الرعوية – القيادة الوراثية.
- المجتمعات الزراعية والرعوية المتقدمة، تطورت نظم السلطة بها حيث احتكرت من جانب كبار الملاك.
- يؤثر الاقتصاد المحلي في هيكل السلطة.
- المجالس المحلية تقع تحت سيطرة الطبقات الاجتماعية الكبيرة ذات الإمكانيات الاقتصادية .
- مدى اعتمادها على نفسها.
- المهنيين.
- متوسط الثراء الشخصي.
- حالة العمالة .

العوامل الجغرافية والمكانية :

- طبيعة المناخ.
- مدى توفر المياه.
- جودة الأرض وخصوبتها.
- مدى توفر المعادن .

العوامل السكانية:

ويقصد بها توزيع السكان في الإقليم من ناحية الحضر والبدو، والمتعلم ونصف المتعلم والأمي، والذكور والإناث وأعمارهم وعددهم الكلي وتخصصاتهم علماً بأن لهذه العوامل وتباينها تأثير مهم في فعالية الإدارة المحلية.

العوامل الثقافية:

وهي نتاج التعليم العام والخاص والأعراف والقيم والعادات والتقاليد، ومستواها هو الذي يحدد طبيعة السلطة المعمول بها في الإقليم.

العوامل التاريخية:

إن العادات والتقاليد والأصول للمجتمع المحلي تعمل على استقرار الأوضاع السياسية وتتشابه أنظمتها مع أمثالها من المجتمعات التي لها تاريخ واحد أو متقارب.

الإدارة المحلية ADS 306

(تعليم عن بعد)

الكتاب المقرر : الإدارة المحلية :

دراسات في المفاهيم العلمية وحالات دراسية

د. محمد بدران

مكتبة : دار النهضة العربية . القاهرة

أ.د. طلعت الدمرداش ابراهيم

0567159004

talaat_1956@yahoo.com

المتغيرات التي تؤثر في بنيان المنظمة طبقاً لمنهج النظم:

هناك أربعة متغيرات يجب بحثها عند تحليل المنظمات باستخدام منهج النظم.

- المدخلات الإنسانية: (المواقف ، الخبرات ، المهارات ، المعرفة ، التوقعات ، القيم للأشخاص العاملين).
- المدخلات الفنية: (طبيعة التقنية المستخدمة في الإنتاج، هل الإنتاج حسب الطلب أو أكبر، آلي أو بشري).
- المدخلات التنظيمية: (الإجراءات ، السياسات، هيكل السلطة، مدى تركيزها من عدمه، وسائل الرقابة المستخدمة، الجزاءات المتبعة للقيام بالأنشطة المختلفة بالمنظمة).
- المدخلات الاجتماعية: (مواقف ومعايير جماعات العمل ، التيارات غير الرسمية، المنظمات الغير رسمية).

العوامل البيئية المؤثرة في نظم الإدارة المحلية

1: العوامل الاجتماعية
2: العوامل السياسية
3:العوامل الاقتصادية
4: العوامل الجغرافية والمكانية
5: العوامل اسكالنية
6: العوامل الثقافية
7: العوامل التاريخية

✓ **يقصد بالعوامل البيئية** كل ما يتعلق بالأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية القريبة محلياً ذات **التأثير المباشر**

✓أما العوامل البيئية البعيدة نسبياً الموجودة في الدولة تعتبر ذات التأثير **غير المباشر**.

العوامل الاجتماعية :

- ✓ تشير إلى طبيعة المجتمع وتكوينه مثل وجود جماعات حضرية أو ريفية أو قبلية.
- ✓ الروابط الشائعة بين أفراده سواء كانت قربى أو مصالح أو عقيدة أو مهنة أو جوار.
- ✓ الطبقات المكونة لأفراده كالأغنياء والفقراء والمتعلمين والأميين والأصليين والوافدين.
- ✓ فالنظام الاجتماعي السائد هو الذي يحدد ما إذا كان المجتمع متناسقاً أو متنافراً أو متساوياً، منفتحاً أو منغلقاً... وهكذا.

العوامل السياسية:

نظم سياسية مصغرة للنظام السياسي للدولة تتشابه معه في:

1- قدرة في توفر الأركان الثلاثة (إقليم ، شعب ، سلطة حاكمة).

2- طبيعة القرارات التي تصدر من المؤسسات الدستورية في الدولة والمجالس المحلية (حصيلة مجموعة من المساومات والجداول التوفيقية).

3- توزيع الموارد السلطوية والقيم في الجماعة سواء علي المستوى المحلي أو القومي .

4-تشابه طبيعة الوظائف لكل منهما وظائف سياسية تقوم بها أي نظام سياسي له ظروفه السياسية (مدخلات – مخرجات).

المدخلات:

- التجنيد السياسي والتنشئة السياسية.
- تجميع المصالح (تعد المطالب السياسية إلى صانعي القرار) تقوم بها على أساس المصالح.
- تكتيل المصالح أي تحويل المطالب السياسية إلى بدائل للسياسة العامة.
- الاتصال السياسي عن طريق توصيل المعلومات بين الأنظمة المختلفة.

المخرجات:

- القاعدة .
- تنفيذها .
- التقاضي طبقاً لها .

العوامل الاقتصادية:

يتأثر طابع السلطة في الجماعة بصفة عامة بخصائص اقتصادها

- المجتمعات البسيطة - ديمقراطية.
- المجتمعات الرعوية – القيادة الوراثية.
- المجتمعات الزراعية والرعوية المتقدمة، تطورت نظم السلطة بها حيث احتكرت من جانب كبار الملاك.
- يؤثر الاقتصاد المحلي في هيكل السلطة.
- المجالس المحلية تقع تحت سيطرة الطبقات الاجتماعية الكبيرة ذات الإمكانيات الاقتصادية .
- مدى اعتمادها على نفسها.
- المهنيين.
- متوسط الثراء الشخصي.
- حالة العمالة .

العوامل الجغرافية والمكانية :

- طبيعة المناخ.
- مدى توفر المياه.
- جودة الأرض وخصوبتها.
- مدى توفر المعادن .

العوامل السكانية:

ويقصد بها توزيع السكان في الإقليم من ناحية الحضر والبدو، والمتعلم ونصف المتعلم والأمي، والذكور والإناث وأعمارهم وعددهم الكلي وتخصصاتهم علماً بأن لهذه العوامل وتباينها تأثير مهم في فعالية الإدارة المحلية.

العوامل الثقافية:

وهي نتاج التعليم العام والخاص والأعراف والقيم والعادات والتقاليد، ومستواها هو الذي يحدد طبيعة السلطة المعمول بها في الإقليم.

العوامل التاريخية:

إن العادات والتقاليد والأصول للمجتمع المحلي تعمل على استقرار الأوضاع السياسية وتتشابه أنظمتها مع أمثالها من المجتمعات التي لها تاريخ واحد أو متقارب.

الإدارة المحلية ADS 306

(تعليم عن بعد)

الكتاب المقرر : الإدارة المحلية :

دراسات في المفاهيم العلمية وحالات دراسية

د. محمد بدران

مكتبة : دار النهضة العربية . القاهرة

أ.د. طلعت الدمرداش ابراهيم

0567159004

talaat_1956@yahoo.com

المقومات الرئيسية لنظم الإدارة المحلية

من أهم مقومات نظم الإدارة المحلية الآتي:

1- الإقليم المحلي (التقسيم المكاني للسلطة).

2- التمويل المحلي.

3- مشاركة المواطن المحلي.

1: الإقليم المحلي (التوزيع المكاني للسلطة)

فيما يتعلق بالتوزيع المكاني للسلطة، توجد ثلاثة آراء:

الأول: هناك من يرى أن الوحدات الإدارية المحلية هي المخلوق السياسي الطبيعي الذي يمثل مستودع السلطة ومقرها.

الثاني: أنه لا مكان لنظام الإدارة المحلية في التركيب السياسي للدولة المعاصرة التي تعبر عن الإرادة العامة.

الثالث: أن توزيع السلطة مكانياً هو علامة بارزة من علامات إفساح المجال للإدارة المحلية لدعم سلطة الدولة الحديثة.

الأشكال الإقليمية
لنظم الإدارة المحلية

أولا: المحافظات / المقاطعات:

وهي عبارة عن مساحة جغرافية كبيرة نسبياً، تضم عدداً من المدن والقرى، تم تجميعها لأجل الاقتصاد في النفقات وتسهيل التخطيط.

ثانياً: المدن والعواصم :

تعد المدينة أهم وحدة محلية في المجتمع المعاصر، وهي ذات حجم كبير ومتوسط وصغير ، مساحة وسكاناً ، ولها مجالس أحياء.

ثالثاً: القرى/ المناطق الريفية.

وهي أصغر من المدينة، ويمكن تشكيل مجلس قروي يضم كل القرى المجاورة ؛ إلا أنه من الأفضل انضمام أفرادها إلى المدينة.

متطلبات(معايير) تقسيم الوحدات الإدارية المحلية:

- القدرة على الوفاء بالخدمات الرئيسية للمواطنين.
- ضمان تعاون المواطن مع هذه الوحدات المحلية.
- تنمية مستمرة لموظفي هذه الوحدات لزيادة كفاءتهم.
- قدرتها على التكيف مع المستجدات واستعدادها للتطور.

ويرى البعض أن الوحدات المحلية بوضعها الحالي ليس لديها القدرة على الوفاء بهذه المتطلبات للأسباب التالية:

- التقسيمات لا تتفق مع نمط حياة الناس (العمل – السكن)
- التقسيمات لا تتفق مع مزايا الإنتاج الكبير.
- بعض الخدمات التي يجب أن تكون في يد واحدة ولا تتجزأ في أيد أو بين وحدات محلية كثيرة.

العوامل التي تؤثر على المساحة الجغرافية التي تمتد عليها الوحدة المحلية

1- العوامل البيئية

2- العوامل التاريخية

3- العوامل العرفية

4- العوامل الإدارية

5- (الحجم الأمثل)

معايير الأمم المتحدة لتحديد الحجم الأمثل للوحدة المحلية (12 دولة) :

1- الحدود الجغرافية
2- القدرة الإدارية
3- طبيعة التكوين للجماعة
4- طبيعة رغبات المواطنين
5- توفر الإمكانيات المالية

لجأت بعض الدول إلى حلول وسطى للتغلب على مساوئ المستويات المقصودة فأنشأت:

1- مجلس أدنى هو مجلس القرية أو مجلس الحي.

أ - ليس له جهاز إداري .

ب - مرجعاً للجهات الأعلى فيما يخص نطاقه الإقليمي.

ج - قد يعطي له الحق في جمع بعض الإيرادات .

2-مجلس محلي أعلي تكون له السلطة الإدارية الكاملة في تقديم الخدمات في كل الأحوال يجب مراعاة شرطين في مساحة الوحدة المحلية:

أ - أن لا تكون المساحة صغيرة إلى المدى الذي يرفع تكلفة الخدمة المقدمة ويستثنى من ذلك الجماعات العرقية.

ب - أن لا تكون المساحة كبيرة إلى المدى الذي يجعل مشاركة المواطنين صعبة أو مستحيلة.

2: التمويل المحلي

يعتبر التمويل المحلي أهم مقومات الإدارة المحلية وبدونه لا تستطيع الوحدات المحلية أن تقوم بأداء وظائفها.

أهمية التمويل الذاتي للسلطات المحلية يتمثل في التالي:

دعم مبادئ الإدارة المحلية وتأصيل مفاهيمها عن طريق تأكيد مسئولية أهالي الوحدات المحلية سواء كانوا أعضاء في السلطات المحلية أو في المجتمعات المحلية، حيث أن عضو المجلس المحلي يصبح مسئولاً بوصفه:

- يساهم في موازنة السلطة المحلية ويستفيد منها.
- يمثل الذين يمولون الخدمات المحلية ويستفيدون منها.
- هذه المسئولية المزدوجة تثير يقظة عضو المجلس المحلي للحاجات المحلية وتحفزه للعمل على تلبيتها دون إسراف.
- تجعل عضو المجلس يتشدد في الرقابة على إنفاق ما يتجمع لدى المجلس المحلي من أموال.
- تجعل عضو المجلس يحرص على رفع كفاية الخدمة لإرضاء الأهالي.

أسس التمويل المحلي:

ويقصد بها مجموعة القواعد التي ينبغي أن تقوم عليها السياسات الناجحة للتمويل المحلي.

هذه الأسس تنقسم إلى مجموعتين:

المجموعة الأولى : أسس تتعلق بطبيعة الموارد المحلية والشروط التي يجب أن تتوافر فيها.

المجموعة الثانية: أسس تتعلق بالإدارة المالية للموارد المحلية.

الأسس التى تتعلق بطبيعة الموارد المحلية:

- **سهولة إدارة المورد المحلي:**

ويقصد به تيسير تقدير وعاء المورد المحلي، ورخص تكلفة تحصيله ، ووفرة حصيلته نسبياً. بمعنى كفاية الموارد المحلية ومرونتها.

❖محلية الوعاء:

بمعنى أن يكون وعاء المورد المحلي بالكامل في نطاق الوحدة المحلية التي تقوم بتحصيله، ويكون متميزاً بقدر الإمكان عن أوعية الضرائب المركزية (ضرائب المباني وضرائب الأطيان).

تعتبر مناسبة للإدارة المحلية لأن كل منها يقع بالكامل في نطاق الوحدة المحلية.

أما ضرائب الدخل فلا تعتبر مناسبة للإدارة المحلية حيث من الصعوبة تحديد مدى محلية أوعيتها.

❖ ذاتية إدارة المورد:

بمعنى أن تستقل السلطة المحلية بتقدير سعر الضريبة (في حدود معينة) وربطها وتحصيلها ورصدها/ إنفاقها حتى تتمكن من التوفيق بين حاجاتها المالية وحصيلة الموارد المتاحة لها.

❖ العدالة :

أن توزع الأعباء المحلية على المواطنين المحليين توزيعاً عادلاً.

❖ الملائمة السياسية:

أي أن يكون لدى جهاز الحكم المحلي القدرة السياسية على فرض الأعباء.

الأسس التى تتعلق بالإدارة المالية للموارد المحلية:

يجب أن تكون الإدارة المالية قادرة على تنفيذ السياسات المالية للوحدة المحلية من حيث:

- إدارة الربط والتحصيل.
- استخدام الموارد استخدام أمثل .
- كفالة الرقابة على ذلك الاستخدام .

ما هي الإدارة المالية ؟

هي مجموعة الوظائف الإدارية بالوحدات المحلية التي تنظم حركة الأموال اللازمة لتحقيق أهداف الوحدات المحلية بكفاءة عالية.

ما هي واجبات الإدارة المالية؟

تتمثل واجبات الإدارة المالية فيما يلي:

- التخطيط المالي ويتعلق بدراسة حركة الأموال.
- الرقابة المالية للتأكد من تحقيق الأهداف .

ما هي شروط حسن تنفيذ واجبات الإدارة المالية؟

يتوقف حسن تنفيذ الواجبات المالية على:

أولاً : مدى توفر المتطلبات التالية:

- ❖ متطلبات تتعلق بالجوانب التنظيمية للوحدات المالية بحيث تكون قادرة على أداء واجباتها على أكمل وجه.
- ❖ متطلبات خاصة بالعنصر البشري القائم على تقدير وربط وتحصيل واستخدام الإيرادات المحلية.

ثانياً :متطلبات خاصة بالجوانب الفنية للعملية المالية وأهمها:

- **متطلبات التنظيم المحاسبي:**

توفير سجل شامل للأعمال السابقة والأحوال المالية السائدة في وقت التنفيذ.

- **تنظيم المعلومات:**

تجميع المعلومات في صورتها الأولية ومعالجتها وتخزينها.

❖ **التحليل المالى:**

للتأكد من مدى استفادة الوحدة المحلية من مواردها الذاتية والخارجية.

❖ **الموازنة المحلية:**

تعتبر ترجمة للسياسات المالية في صورة برامج وتستخدم لمراقبة النشاطات المحلية عن طريق التنبؤ بمستوى كل نشاط فيها بدقة وتحويل هذه التقديرات على قيم مالية.

ثالثاً :متطلبات خاصة بالرقابة المالية على أداء الوحدات المحلية للتاكد من ان حركة الموال تسير وفقاً لما هو مخطط لها، وللتاكد من ان الانحرافات او الاختلافات بين الخطط وما حدث فعلاً يمكن التحكم فيه ومعالجته.

يستكمل .....

الإدارة المحلية ADS 306

(تعليم عن بعد)

الكتاب المقرر : الإدارة المحلية :

دراسات في المفاهيم العلمية وحالات دراسية

د. محمد بدران

مكتبة : دار النهضة العربية . القاهرة

أ.د. طلعت الدمرداش ابراهيم

0567159004

talaat_1956@yahoo.com

المقومات الرئيسية لنظم الإدارة المحلية

من أهم مقومات نظم الإدارة المحلية الآتي:

1- الإقليم المحلي (التقسيم المكاني للسلطة).

2- التمويل المحلي.

3- مشاركة المواطن المحلي.

مصادر التمويل المحلي

يمكن حصر الموارد المالية للوحدات المحلية في خمس مصادر رئيسية:

1-إيرادات ذاتية للوحدة المحلية :

- الضرائب .
- الرسوم .
- الإيرادات الاستغلالية .

2-موارد خارجية :

- القروض.
- الإعانات .
- الوصايا.

أولاً : الضرائب المحلية :

الضرائب المحلية هي أسلوب قانوني لتوزيع الأعباء العامة سنوياً بين أعضاء الوحدة المحلية كل حسب طاقته بصرف النظر عن المنافع التي تعود عليهم شخصياً من وراء الخدمات التي تقدمها السلطة المحلية.

تعريف الضريبة المحلية :

هي مبلغ من المال تتقاضاه الوحدة المحلية جبراً من مواطنيها دون أي مقابل خاص على أن تخصص حصيلة هذه المبالغ لأداء خدمات عامة.

ما هي المزايا التي يمكن تحقيقها من فرض الضرائب المحلية؟

1- يؤدي فرض الضريبة إلى تعميق مفهوم الديمقراطية لدى أعضاء المجلس المحلي بسبب ارتباط عنصر التكليف بأداء الضرائب بحق التمثيل (وذلك إذا تم تفعيل هذا الحق) حتى يكون للممولين رأي في الطريقة التي تصرف بها أموالهم. هذه المسئولية تجعلهم:

- يدققون في اختيار أصلح العناصر التي تحسن التعبير عن آرائهم، وتكون أمينة على إنفاق الأموال التي تخرج من جيوبهم.

- تدفعهم على إحكام الرقابة على أعمال المجلس وتتبع نشاطه.

2- إثارة شعور الأهالي بالمسئولية حيث أن الجمهور بوجه عام يحكم على الخدمات بمقارنة مستواها بمقدار ما يتحمله من أعباء مالية، كما أن أي ارتفاع ولو طفيف في سعر الضربة يجعل الأهالي يتساءلون عن ما سوف يحصلون عليه من خدمات إضافية مقابل هذه الزيادة حيث أن مصروفات السلطات المحلية توجه إلى الخدمات التي تؤثر على جميع الأفراد تقريباً.

الطرق التي تقسم بها الإيرادات الضريبية بين الحكومة المركزية والوحدات المحلية:

أن تفرض لصالح الوحدات المحلية نسبة معينة على بعض الضرائب المركزية أم المستقطعة منها.	تقوم الحكومة المركزية بفرضها وجبايتها ووضعها تحت تصرف الوحدات المحلية.
المشاركة الضريبية.	تقتسم كل من الحكومة المركزية والوحدات الضرائب التي تجبي من الإقليم المحلي.
تقوم الوحدات المحلية ذاتها بفرضها وتحصيل الضريبة التي تراها مناسبة .	لا تتدخل الحكومة المركزية.

أنواع الضرائب المحلية:

- **ضرائب المباني:**

تفرض على ملكية العقارات المبنية أو على مستأجريها.

- **ضرائب الدخول :**

تفرض على الأجور والمرتبات والأرباح التجارية والصناعية.

- **الضرائب على بعض السلع :**

كالسيارات ووسائل النقل في في الأقاليم المحلية.

ما هي الخدمات التي تمول من حصيلة الضرائب؟

عادة الخدمات التي تمول من حصيلة الضرائب هي الخدمات الضرورية لبقاء المجتمع وتقدمه (مثل الخدمات التعليمية والخدمات الصحية)، وهي خدمات يتعين تقديمها للأهالي مهما ارتفعت تكاليفها.

وبحكم ضرورة هذه الخدمات للأهالي يتعين على مجموع الأهالي مستفيدين وغير مستفيدين تحمل أعبائها كل تبع قدراته بالتالي هذه الخدمات تمول من حصيلة الضرائب المختلفة، فالضرائب تستأدى لتحقيق منفعة عامة.

ثانياً: الرسوم المحلية :

الرسم هو مبلغ نقدي تقتضيه الوحدة المحلية جبراً من بعض الأشخاص مقابل ما تقدمه لهم من نفع حاضر.

تتفق مع الضرائب	تختلف مع الضرائب
الجبرية	الضريبة : عدم وجود نفع خاص محدد مقابل الضريبة
تغطية النفقات العامة	الرسم: مقابل خدمة خاصة أدتها الوحدة المحلية أهمها (تراخيص البناء، رسوم النقل والمواصلات، رسوم ممارسة المهن، رسوم قيادة السيارات الرسوم الجمركية ، رسوم استعمال الطرق ، رسوم المكاييل والموازين، رسوم المناقصات والمزايدات.

ثالثاً: الإيرادات الاستغلالية:

"ما تحصل عليه الوحدة المحلية في صورة إيجار أو ريع لأموالها العقارية أو في صورة ربح من مشروعاتها الاقتصادية"

- موجودة في كثير من الدول المتقدمة والنامية.

- تختلف عن الرسوم من ناحية الهدف حيث تهدف الرسوم إلى تقدم خدمة بينما تهدف الإيرادات الاستقلالية إلى تحقيق ريع.

رابعاً: القروض المحلية :

المبالغ التي تحصل عليها الوحدات المحلية عن طريق الالتجاء إلى الجمهور أو البنوك أو المؤسسات الائتمانية المتخصصة نظير تعهدها برد قيمة القروض وفق الشروط المحددة في عقد القرض.

- تستخدم في تمويل المشروعات الاستثمارية التي تعجز ميزانياتها العادية عن تغطيتها .
- في كثير من الدول يشترط القانون بأن تكون المشاريع منتجه والحصول على أذن من الحكومة المركزية.
- قد تكون داخلية وقد تكون خارجية .

خامساً: الاعانات:

هي كل ما تتقاضاه الوحدات المحلية دون مقابل من أموال أو تسهيلات من الغير. ويشمل الغير:

- **الحكومة المركزية .**

- **الأفراد والمؤسسات الخاصة بما قد يقدموه من هبات ووصايا وجهود ذاتية وتبرعات .**

- **قد تكون داخلية وقد تكون خارجية .**

أهداف الاعانات:

- تحقيق الرقابة على الوحدات المحلية وضمان خضوع سياستها للأولويات والتنسيق ما بين سياستها المحلية والسياسات الاقتصادية القومية .

- تأكد الحكومة المركزية من وجود حد أدني من الخدمات العامة الأساسية لجميع المواطنين وضمان جودة هذه الخدمات وتحسين مستواها.

- التغلب على ظاهرة تفاوت الموارد بين المحليات
- يستجيب لمطلب العدالة من التمويل المركزي :

1- المركزي ـــــ توزيع الأعباء بين القادرين

2- المحلي ـــــــ توزيع الأعباء بين المنتفعين

3: مشاركة المواطن المحلي

المشاركة هي التجسيد الحقيقي للديمقراطية ولها فوائد

1- وسيلة أساسية للتنشئة السياسية للفرد

2- لها دور رئيسي في التنمية الاقتصادية

3-إتاحة الفرصة لرفع كفاءة الأداء الإداري عن طريق التغذية العكسية

4-تحقيق الانصهار القومي

صور مشـــــاركة المواطـــــن المـــــحلي :

- **نظرية الديمقراطية المباشرة :**

هـي اشـتراك كـل السـكان المحليـين فـي وضـع السياسات والبرامج والقرارات الخاصة بشؤونهم.

أهم الحجج لصالحها تثقيف المواطن وتنمية المواطن وتنمية أدائه وإحساسه بأهميته.

هـذا عمليـاً صـعب فـي الوحـدات المتوسـطة الحجم ومستحيل في الوحدات كبيرة الحجم.

نظرية الديمقراطية النيابية:

هي لجوء المواطنين المحليين إلى اختيار ممثلين لهم في المجالس المحلية. ويتوقف نجاحها على استعداد الجمهور ورغبتهم في الإدلاء بأصواتهم وعدم وجود موانع عزلها، والثقة في العملية الانتخابية ومدى التنافس بين الأحزاب والجماعات المحلية.

نظرية الديمقراطية التعددية :

نفترض أن المواطن المحلي ضعيف لذا لابد من وجود منظمة محلية تقوم بالدفاع عنه وتتم عن طريق المنظمات الاجتماعية والتجارية والثقافية والخيرية وحماية البيئة، وقد تعرف بالنقابات العمالية، وتعد هذه الأنماط شكلاً فاعلاً مباشراً للمشاركات المحلية في عمليات وضع وتنفيذ السياسات والبرامج المختصة بالشؤون المحلية العامة.

- **نظرية النخبة :**

تعني مشاركة صفوة المجتمع المحلي في وضع السياسات والبرامج المحلية، وهم الطبقات المتميزة جاهاً وتعليماً وثراء وشعبية.

البحـــــوث أثبـــتت أن :

-سيطرة مجموعة محدودة

-الأعضاء المنتخبين لا يمثلون السكان في مستوى التعليم والثقافة وفي المستوى الاجتماعي

-لا تقتصر النخبة على الأعضاء المنتخبين بل تشمل بعض موظفي المجالس المحلية غير المنتخبين ذوي الروابط الشخصية بينهم

-القيادات لا تختار بطريق ديمقراطي

-كثير من جماعات النخبة ليست مفتوحة على الأفراد بل محدودة بحدود أعضائها

الإدارة المحلية ADS 306

(تعليم عن بعد)

الكتاب المقرر : الإدارة المحلية :

دراسات في المفاهيم العلمية وحالات دراسية

د. محمد بدران

مكتبة : دار النهضة العربية . القاهرة

أ.د. طلعت الدمرداش ابراهيم

0567159004

talaat_1956@yahoo.com

اختصاصات الهيئات المحلية

- من المتفق عليه في أدبيات الإدارة المحلية أن اختصاصات الهيئات المحلية تنحصر في إدارة المرافق العامة ذات الطبيعة المحلية،
- أما المرافق العامة ذات الطبيعة الوطنية، فتتولى الحكومة المركزية مهمة القيام بها، والإنفاق عليها.
- وتوجد معايير للتفرقة ما بين مرافق هذين القطاعين ، منها:

.

معايير التفرقة بين المرافق العامة ذات الطبيعة المحلية والمرافق العامة ذات الطبيعة الوطنية

أولاً : معيار الفائدة المباشرة من المرفق :

ثانياً: معيار التكلفة :

ثالثاً: معيار التجانس الإداري(النمطية):

رابعاً: معيار ظروف الخدمة :

خامساً:معيار الكفاءات الفنية:

سادساً: المعيار التاريخي:

أولاً : معيار الفائدة المباشرة من المرفق :

- ✓إذا كان نفع المرافق يعود على جميع سكان الدولة على قدم المساواة، فإنه يكون مرفقاً عاماً،
- ✓إذا المستفيد مجتمعاً محلياً، فإنه يكون مرفقاً إقليمياً.
- ✓العبرة بناءاً على هذا المعيار هي بالمستفيد المباشر.

ثانياً: معيار التكلفة :

- ✓إذا كانت التكلفة باهظة فإن الحكومة المركزية هي التي تتولاه ويصبح مرفقاً عاماً،
- ✓أما إذا كانت التكلفة منخفضة فتتولاه الإدارة المحلية.

ثالثاً: معيار التجانس الإداري(النمطية):

- ✓المرفق العام هو الذي يسوده التجانس في الأداء الإداري وكذالك التجانس في أساليب تقديمها.
- ✓المرافق المحلية ذات الأنماط والأساليب المتعددة تترك للإدارة المحلية

رابعاً: معيار ظروف الخدمة :

- ✓إذا كانت طبيعة الخدمة التي يقدمها المرفق تستدعي مراعاة عادات وتقاليد خاصة؛ فالأفضل أن يكون محلياً.
- ✓إذا كانت لا تستدعي مراعاة العادات والتقاليد فمن الأفضل أن تكون مركزية.

خامساً:معيار الكفاءات الفنية:

- ✓عند الحاجة إلى تقنية وكفاءة فنية عالية؛ فالأفضل أن يدار المرفق مركزياً لإمكانية توفيرها.
- ✓أما إذا لم يكن المرفق في حاجة إلي هذه النوعية من الكفاءات فيحسن تركه للإدارة المحلية.

سادساً: المعيار التاريخي:

إذا طبيعة الخدمة في الإقليم ذات صبغة تاريخية، فيفضل أن يكون المرفق محلياً (كشؤون الحج والعمرة – مثلاً).

لا يوجد معيار جامع مانع بسبب:

1- المرفق قد يكون محلياً وحكومياً .

2- صعوبة تمييز المرافق المحلية في الواقع العملي عن المرافق العامة القومية.

تختلف من دولة إلى أخرى وتختلف في نفس الدولة من وقت لآخر مثل الأمن والقضاء

3- السياسة التداخليه في الدول المعاصرة أدت إلى تشابك المصالح القومية والمصالح المحلية إلى حد كبير.

✓وبسبب تلك الصعوبات كان معيار التفرقة بين ما يعتبر مرفقا قوميا أو مرفقا محليا هو ما يراه المشرع في كل دولة على حده،

✓فالمشرع هو صاحب الاختصاص الأصيل في تحديد المرافق التي يعهد بها إلى الهيئات المحلية وتلك التي يعهد بها إلى الحكومة المركزية .

✓وغالباً ما يستهدي المشرع بالمعايير التي سبقت الإشارة إليها ، إضافة إلى الاعتبارات التالية :

1- سياسة المشرع تجاه الإدارة المحلية :
(شريك في السلطة أم مجرد تابع للسلطة التنفيذية)

2- سياسة المشرع تجاه الإيرادات العامة:
(احتكارها أو توزيعها)

3- اتجاهات الرأي العام المحلي .

4- التوازن بين اختصاصات الهيئات المحلية وقدرتها .

أساليب تحديد الاختصاصات المحلية

1- أسلوب تحديد الاختصاصات على سبيل الحصر (الدول المتأثرة بالثقافة الانجلوسكسونية) وينتج عن ذلك الوضوح والدقة في تحديد الاختصاصات والمسئوليات ، رقابة مخففة، اتساع الاختصاصات التي تقدر عليها.

من مزاياه

- الوضوح والدقة في تحديد الاختصاصات والمسئوليات.
- يقترن برقابة مركزية مخففة.
- يقترن باتساع في الاختصاصات.
- منح الإدارة المحلية القدر الذي تستطيع القيام به

من عيوبه :

- صعوبة التعديل
- تحديد حد أدنى المستويات الخدمة المقدمة.

2- أسلوب التحديد العام للاختصاصات (الدول المتأثرة بالثقافة اللاتينية) يتم عادة نص قانوني يرخص للوحدات المحلية في القيام بإنشاء وإدارة كل ما يهم مواطني الوحدات الملحية

من مزاياه:

- **تخفيف العبء عن السيطرة التشريعية تشجيع الوحدات المحلية على الابتكار**

من عيوبه :

- **زيادة تنازع الاختصاصات بين المستويات .**
- **عدم تواؤم الاختصاصات مع القدرات.**
- **عدم التطبيق في بعض الدول.**
- **رقابة مركزية مشددة .**

ما هي الخدمات التي لا ينبغي تركها للسلطة المركزية ؟

- الخدمات التي تتطلب تنسيق وتركيز على المستوى المحلي.
- إذا كانت الخدمة تتأثر بالظروف المحلية.
- إذا كانت مشاركة المواطن المحلي ضرورية لتقديم الخدمة.

اختصاصات الإدارة المحلية فى النظم المقارنة

أولاً : تقديم الخدمات

ثانياً: اختصاصات تمثيلية

ثالثاً: الاختصاصات الخاصة بالضبط الإداري

رابعاً: اختصاصات التنمية المحلية

خامساً: التخطيط العمراني

سادساً: الثقافة الترفيهية

سابعاً: التنسيق محلياً بين الخدمات المختلفة

أولاً : تقديم الخدمات:

1-الخـدمات البيئيـة (مواصـلات – طـرق – إضـاءة – مجاري وصرف صحي، حدائق عامة.) .

2-الخـدمات الاجتماعيـة والشخصـية (تعلـيم ، صـحة ، رعايـة الأطفـال وكبـار السـن والمعـوقين ، الترفيـه ، الإسكان.).

3-خدمات المنافع العامة (مياه الشرب، غاز، كهرباء ، نقل عام، اتصالات).

ثانياً: اختصاصات تمثيلية:

وتعني التعبير الحقيقي عن رأي ورغبات الجمهور المحلي كهمزة وصل بينهم وبين الحكومة المركزية ، ومستوى رضاهم عن الخدمات.

ثالثاً: الاختصاصات الخاصة بالضبط الإداري:

- ✓ تشمل وضع وتنفيذ القواعد العامة لتوفير وضمان الأمن والاستقرار للجمهور.
- ✓ قد تتحدد هذه الوظائف بـ :

تحديد اختصاصات الضبط الإداري :

- تحديدها بطريقة عامة (المساعدة في إصدار القرارات الخاصة).
- تحديدها بطريقة محددة (إصدار اللوائح والقرارات الخاصة بتنظيم بعض الخدمات المحدودة) .

المسئول عن القيام بهذه الاختصاصات :

- المجلس المحلي ككل .
- أو أحد الأشخاص التابعين للإدارة المحلية كالمحافظ .

المتغيرات التي يعتمد عليها عند تفويض أو نقل اختصاصات الضبط الإداري.

- **هل هناك وجود لجهاز إداري بديل أم لا.**
- **مدى الحياد والنزاهة في تطبيق القواعد الخاصة بالضبط الإداري.**
- **مدى ارتباط تطبيق هذه القواعد بالعوامل الموضوعية.**

رابعاً: اختصاصات التنمية المحلية :

من خلال ممارسة الأجهزة المحلية للنشاطات الخاصة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، مثل إنشاء أسواق ومعارض، وتزويد الجمهور بالخدمات الزراعية وتربية الأسماك والطيور والحيوان، وتنمية الصناعات الصغيرة، والاهتمام بمحو الأمية ، ونحو ذلك.

خامساً: التخطيط العمراني :

ويعني الرقابة على الأراضي العامة لتوظيفها للمصلحة العامة كشق الطرق والإنارة والحدائق العامة والإسكان في المدينة وضواحيها.

سادساً: الثقافة الترفيهية:

كإنشاء المكتبات العامة والملاعب الرياضية والحدائق العامة والمتنزهات ونحوها.

سابعاً: التنسيق محلياً بين الخدمات المختلفة :

وهو يمنع أي ازدواجية للمشاريع أو تعارض في الأهداف.

حجم الاختصاصات المحلية في النظم المقارنة

أولاً: نظام الحكم الشامل :

ثانياً: النظام القائم على المشاركة :

ثالثاً: النظام المزدوج :

رابعاً: النظام الإداري المندمج :

➢ تنقسم الدول في مسألة تحديد حجم الاختصاصات المحلية إلي أربعة نظم هي:

أولاً: نظام الحكم الشامل :

وهو الذي بموجبه تمارس الإدارة المحلية نشاطات أوسع نيابة عن الحكومة المركزية كالأمن والصحة والتعليم والشؤون الاجتماعية (مثل بريطانيا).

ثانياً: النظام القائم على المشاركة :

وفيه يتم توزيع اختصاصات إضافية من قبل الوزارات المركزية إلى فروعها الموجودة في المناطق المحلية لتمارسها بشكل مباشر وفاعل.

ثالثاً: النظام المزدوج :

وفيه تقل صلاحيات الإدارة المحلية بحيث تمارس الحكومة المركزية عبر فروع وزاراتها الجانب الأعظم من النشاطات من أجل إشباع الحاجات المحلية

رابعاً: النظام الإداري المندمج :

وفيه يقل دور الإدارة المحلية في القيام بمهامها ، ويصبح دور الحكومة المركزية عبر فروع وزاراتها ومؤسساتها العامة هو الأساس للقيام بكل ما يحتاجه الجمهور المحلي ، مثله مثل بقية السكان في الدولة.

الاختصاصات المحلية في الأنظمة المقارنة:

النظام	الوحدة المحلية	الحكومة المركزية
نظام الحكم المحلي الشامل	تقوم بالغالبية العظمى من الاختصاصات	
النظام القائم على المشاركة	توزيع الاختصاصات بين الوحدة المحلية والحكومة المركزية	
النظام المزدوج	تقوم بقدر قليل من الاختصاصات	تقوم بالغالبية العظمى من الاختصاصات
النظام الإداري المندمج	تقوم بالرقابة فقط	تقوم بكافة النشاطات المحلية

الإدارة المحلية ADS 306

(تعليم عن بعد)

الكتاب المقرر : الإدارة المحلية :

دراسات في المفاهيم العلمية وحالات دراسية

د. محمد بدران

مكتبة : دار النهضة العربية . القاهرة

أ.د. طلعت الدمرداش ابراهيم

0567159004

talaat_1956@yahoo.com

صنع السياسات المحلية وتنفيذها

هيئات الحكم المحلى:

تتكون هيئات الحكم المحلي من سلطتين رئيسيتين تتشابهان مع سلطة وأجهزة الدولة.

- سلطة التقرير
- سلطة التنفيذ

السلطة الأولى :

سلطة التقرير

- (تطلق على المجلس المحلي، المجلس البلدي، المجلس الشعبي).
- وتتمثل في صنع السياسات المحلية وإصدار الأوامر والقرارات واللوائح.
- هذه السلطة شبيه بسلطة البرلمان على مستوى الدولة .

السلطة الثانية:

سلطة التنفيذ

- (تطلق على محافظ ، أمير).
- يعاونه مجموعة من الموظفين الذي يتولون مباشرة تنفيذ السياسات المحلية تحت إشراف ورقابة المجلس المحلي.
- شبيهة بالسلطة التنفيذية على مستوى الدولة.

المبحث الأول

سلطة التقرير في الإدارة المحلية

المجالس المحلية

المجالس المحلية هي جهاز مكون من مجموعة من الأفراد توكل إليهم مسئولية وضع السياسات المحلية وتولي مسئولية تنفيذها والإشراف عليها، وهي أيضاً تعتبر أفضل تجسيد للديمقراطية.

نظام المجلس الواحد ونظام المجلسين:

- تأخذ غالبية الدول بنظام المجلس الواحد في إدارة الوحدات المحلية

- أخذت الولايات المتحدة بنظام المجلسين على غرار الكونجرس على المستوى الفيدرالي.

الحجج لنظام المجلسين:

- ضرورة تمثيل أحياء المدن أو أقسام الوحدة المحلية كل على حده.
- تخصيص مجلس القبائل محلي الشيوع.
- مصلحة المدينة ككل في المجلس الثاني الذي يماثل مجلس النواب.
- ضمان عدم إساءة السلطة.

حجم المجلس المحلي:

طبعاً يختلف حجم المجلس المحلي باختلاف حجم الإقليم وعدد السكان وموقعه الجغرافي والفلسفة السياسية السائدة في الدولة.

والحجم الحقيقي المناسب ليس بكبره أو صغره، وإنما بكفاءته في القيام بمهامه الموكلة إليه من السلطة المركزية في الدولة.

ويختلف باختلاف الفلسفة السياسية السائدة في الدولة:

- حالة الديمقراطية المباشرة يتسع حجم المجلس المحلي (سويسرا) .

- حالة الديمقراطية غير مباشرة ويكون حجم المجلس المحلي أصغر نسبياً.

عدد أعضاء المجلس المحلي:

يتفاوت من دولة لأخرى ومن وحدة محلية لأخرى في الدولة الواحدة.

حيث قد يصل إلي أكثر من مائة عضو في بعض الدول الأوروبية

موسكو يصل إلى ألف وأربعمائة عضو

ألمانيا الغربية يتراوح ما بين 15-60 عضو- المناطق الريفية لا يزيد عن خمسة أعضاء

مزايا كبر الحجم	عيوب كبر الحجم
السماح بتمثيل الاتجاهات السياسية المختلفة.	تطول المناقشات.
ربط مجهود أكبر.	تعدد الغياب.
عدد كافي من العضوية اللجان المختلفة .	تحويل بعض الأعمال إلى أجهزة أخرى عن طريق التفويض.

متغيرات تحديد الحجم الأمثل:

- مدى قدرة المجلس على تمثيل المصالح .
- مدى قدرة المجلس على الاتصال بالمواطنين.
- مدى قدرة المجلس على الاضطلاع بحجم العمل الموكل إليه.
- مدى قدرة المجلس على القيام بالتخطيط والإدارة.
- تأكيد مسؤولية الأعضاء المنتخبين أمام المواطنين.

عضوية
المجلس المحلي

شروط العضوية:

معظم القوانين المنظمة للإدارة المحلية تفسح المجال أمام جميع من لهم حق الانتخاب في ترشيح أنفسهم لعضوية المجالس المحلية.

وتتشابه معظم الأنظمة المحلية في ضرورة شروط عامة كالسن والأهلية والشرف والإقامة في الإقليم نفسه والتعليم والكفاءة الإدارية وحرصه على المصالح العامة الخاصة بحضوره الاجتماعات بانتظام ومشاركاته الفاعلة في القرارات.

تابع شروط العضوية :

وفتح باب الترشيح يتفق مع المبدأ الديمقراطي إلا أن عدم اشتراط مواصفات خاصة يؤدي إلى :

- نقص الكفاءات.
- نقص الأعضاء القادرين على التفرغ للعمل المحلي .
- مراعاة الأقليات من التمثيل في المجلس.
- مراعاة بعض الفئات الاجتماعية الضعيفة من التمثيل.

مدة العضوية:

تتفاوت من دولة لأخرى(من سنة واحدة إلى اثني عشر سنة).

مزايا قصر المدة :

- زيادة رقابة الجماهير على العضو المنتخب .
- ضمان المسؤولية أمام الجماهير.
- الاستجابة لمصالحهم حول المزايا وإكساب العضو الخبرة.

مزايا طول المدة :

- إكساب العضو الخبرة.

المتغيرات التى تتأثر بها مدة العضوية:

- حق سحب الثقة من أعضاء المجلس المحلي يؤدي إلى طول المدة
- اختيار نسبة من أعضاء المجلس المحلي كل فترة محددة وعدم اختيارهم مرة واحدة (كالثلث مثلاً).
- الاعتبارات التي يجب مراعاتها عند تحديد مدة العضوية .
  - اعتبارات الخبرة .
  - اعتبارات المسئولية أمام الناخبين .

انتهاء مدة العضوية :

- الاستقالة .
- إخلال العضو بواجباته المحلية .
- التغيب دون عذر لمدة طويلة .
- الإدانة في إحدى الجرائم المخلة بالشرف .

مجانية العضوية:

- تختلف الدول ففي النظام الانجليزي تأخذ بعدم تقاضي أعضاء المجلس أي مرتبات تأكيداً للنزاهة والرفعة من شأنهم في نظر المواطنين.
- حصر عضوية المجلس في طائفة الموسرين فقط.
- تأخذ معظم الدول بصرف مرتبات.
- يكتفي البعض بصرف مقابل حضور الجلسات ونفقات الانتقال.

تنظيم أعمال المجلس المحلي :

المجلس نوع من أنواع السلطة التقريرية يحتاج إلى :

- رئيس المجلس المحلي .
- سكرتارية المجلس المحلي.(يطلق على مجموعة من الإفراد من خارج المجلس) .
- مجموعة إجراءات وقواعد تنظيمية.

دور رئيس المجلس المحلي:

- دور إداري .
- دور سياسي .

مدة عضوية رئيس المجلس المحلي

تختلف

(نفس عضوية المجلس ،أو لمدة سنة ثم يعاد انتخاب رئيس آخر).

طرق اختيار رئس المجلس المحلي:

- الانتخاب (اختيار الرئيس بواسطة زملاؤه في المجلس) .
- اختيار العضو الذي يمتلك أكبر الأصوات من بين أعضاء المجلس المحلي.
- التعيين من قبل الحكومة المركزية.

سلطات رئيس المجلس المحلي:

- قد يتمتع بالسلطتين معاً التشريعية والتنفيذية نظام العمدة القوي(أمريكا ومصر).
- قد يتمتع بسلطات قانونية ضئيلة (بريطانيا).
- قد يتمتع بسلطات كبيرة (ألمانيا).
- قد تتركز في يده السلطات (معظم الدول النامية).

طرق اختيار أعضاء المجلس المحلي:

- ✓ نظرة إعجاب المواطن وموظفي الحكومة المحلية والمركزية إلي العضو المنتخب.
- ✓ الانتخاب الشعبي يعتبر الوسيلة الواعدة لحكم سلطة الجمهور الشعبي المحلي.

1- تعيين بواسطة الحكومة المركزية كلياً أو جزئياً من بين موظفيه كتعين ممثل الحكومة رئيساً للمجلس.

2- يتعين بعض الأعضاء العاملين بالمنطقة بحكم وظائفهم.

3- اختيار ذاتي (لهم نفوذ أكبر) .

4- الانتخاب وله ثلاث أساليب:

- **الأسلوب الأول: تقسيم المدينة إلى أحياء**

1- اختيار ممثلين للأحياء الأكثر شيوعاً .

2- يختار المواطن المحلي شخصاً معروفاً لديه .

3- صغر الدائرة الانتخابية قد يؤدي إلى عدم تمثيل بعض قطاعات المواطنين (من عيوبها) .

4- حدودها ليست طبيعية وتؤدي إلي تحيز بعض المختارين لأحياهم علي حساب المدينة .

- **الأسلوب الثاني:اعتبار المدينة كلها دائرة واحدة**

1- اختيار ممثلين للمدينة ككل بواسطة السكان .

2- يؤدي إلى تفادي عيوب التقسيم إلى أحياء على أساس النظرة المتكاملة.

3- يؤدي إلى اختيار عناصر أكثر كفاءة مقارنتاً بالطريقة السابقة

- الأسلوب الثالث :

1- اختيار ممثلين للأحياء أولاً .

2- ثم يتم اختيار من بينهم ممثلين للمدينة ككل.

3- تتفادى هذه الطريقة العيوب السابقة.

الإدارة المحلية ADS 306

(تعليم عن بعد)

الكتاب المقرر : الإدارة المحلية :

دراسات في المفاهيم العلمية وحالات دراسية

د. محمد بدران

مكتبة : دار النهضة العربية . القاهرة

أ.د. طلعت الدمرداش ابراهيم

0567159004

talaat_1956@yahoo.com

المبحث الثانى

سلطة تنفيذ السياسات المحلية

تتكون السلطة التنفيذية على المستوى المحلي من:

- مسئول تنفيذي أول، قد يكون فرداً "المحافظ" أو جماعة.
- موظفين محليين يقومون بتنفيذ السياسات المحلية تحت إشراف المسئول التنفيذي الأول.

تنفيذ السياسات المحلية:

توجد أربعة أنماط لمهمة تنفيذ وإشراف السياسات المحلية، ثم إعداد جدول أعمال المجلس عند الاجتماع ، وهي باختصار:

أولاً : نظام اللجان :

وجود لجنة عامة للتنسيق بين أعمال اللجان المختلفة(الصحة التعليم والاسكامن و .....) حتى لا يتباطأ العمل وتقديم الخدمات في حينها.

ثانياً: نظام المجلس المصغر:

مجلس صغير للأشراف يشكله المجلس المحلي ليكون أداة تعمل على إدارة إدارات الإقليم لخدمة الجمهور ومسئول أمام المجلس المحلي.

نظام المجلس المصغر:

يتكون المجلس المصغر بالانتخاب المباشر من الجمهور
قد توجد بعض اللجان بجانب المجلس المصغر.
يشبه نظام مجلس الوزراء
يعاب عليه تركيز السلطة
قد يؤدي إلى إرهاقه وكثرة الحزازات الشخصية أو بزوغ الشللية .

ثالثا: نظام العمدة أو المحافظ:

ويعني هذا النظام وجود رئيس تنفيذي يجمع ما بين الصفتين السياسية والتنفيذية ويكون رئيساً للمجلسين المحلي والتنفيذي وقد يكون منتخباً من قبل رئيس الدولة .

مزايا نظام العمدة أو المحافظ :

يتميز بديناميكية التعبير
سرعة اتخاذ القرارات
ضمان وحدة السياسات

رابعاً: نظام مدير المدينة:

يصبح – بعد اختيار المجلس المحلي له – رئيساً لفريق يضم رؤساء أقسام وإدارات الوحدات المحلية ، وهو همزة الوصل ما بينهم وبين المجلس المحلي

نظام مدير المدينة :

يغلب على عمله الطابع الفني
يعاب عليه عدم إكساب أعضاء المجلس المحلي الخبرات الإدارية.

العاملون فى الإدارة المحلية:

تحتاج الأجهزة المحلية إلى كوادر مؤهلة لتنفيذ وظائف وأهداف الحكم المحلي؛ وإلا فقدت جدواها وخسرت ثقة الناس فيها، ويبدو أن هذه الصفة السلبية موجودة في الدول النامية.

وتوجد ثلاثة أنواع من العاملين فى الإدارة المحلية:

أولاً: نظام الخدمة المحلية المنفصل :

وهو أن تكون صلاحيات التعيين والنقل والندب والفصل وشؤون الموظفين بيد كل وحدة محلية دون تدخل من الحكومة المركزية.

المزايا	العيوب
تدعيم الاستقلال المحلي	ضيق فرص الترقي
تشجيع العمالة المحلية	عدم القدرة المالية علي الاستمرار في تقديم الخدمات
ضمان ولاء الموظفين	قد تخضع الترقيات والتعيينات للضغوط المحلية

ثانياً: نظام الخدمة المحلية الموحد:

وفي هذا النظام يسري على الوحدات المحلية في جميع أقاليم الدولة نظام خدمة مدنية واحدة مختلف عن النظام المركزي

المزايا	العيوب
جذب الكفاءات العلمية	ضعف الرقابة المحلية
إيجاد نوع من الرقابة المركزية	قد يطبق على بعض العاملين مما يؤدي إلي كثرة الصراعات.
تقليل الفساد الإداري من تعين الأقارب	

ثالثاً: نظام الخدمة المتكامل:

في ظل هذا النظام يعتبر العاملين في الوحدات المحلية وفي الحكومة المركزية أجزاء في نظام واحدة مما يسهل نقل الموظف بين وحدات محلية ومركزية حسب الحاجة .

المزايا	العيوب
ضمان الحصول على الكفاءات العالية .	سهولة التنقل ما بين وظائف الحكومة المركزية
ضمان العدالة والمساواة	لا يأخذ الظروف المحلية
	خطر المركزية .

((الفصل الخامس))

علاقة الوحدات المحلية بالحكومة المركزية.

علاقة الوحدات المحلية بالحكومة المركزية

- المعروف أن الوحدات المحلية هي وحدات تنفيذية فقط وليست تشريعية حتى وإن تم اختيار أعضائها عن طريق الانتخاب.
- تخضع لرقابة السلطة المركزية بجميع أشكالها، ولرقابة القضاء، ولرقابة السلطات التشريعية، ولرقابة المواطنين وتنظيماتهم المختلفة.
- لا تقف هذه العلاقة عند حد الرقابة، بل تمتد إلى مجالي الدعم والتعاون.
- وتلجأ الوحدات المحلية إلى مشاركة الأجهزة المحلية في كثير من الاختصاصات وافتتاح فروع لها في الأقاليم تكون تابعة لها تبعية هرمية.

المبحث الأول

الدور الرئاسي للسلطات المركزية

تستهدف الحكومة المركزية فرض رقابتها على الوحدات المحلية لتحقيق عدة أهداف رئيسية:

1- الهدف السياسي ويعني ضمان وحدة الدولة والحفاظ عليها.

2- الهدف الإداري ويعني ضمان إدارة المرافق بصورة جيدة مع ضمان وحدة الاتجاه.

3- ضمان التزام الوحدات المحلية بالقوانين والمراسيم والسياسة العامة للدولة وعدم الخروج عنها.

أشكال الرقابة على الوحدات المحلية:

أولاً: الرقابة التشريعية :

وتعني خضوع كافة الوحدات المحلية لرقابة السلطة التشريعية التي تنشئها وتبين اختصاصاتها.

ثانياً: الرقابة القضائية :

وتقضي بالتأكد من مشروعية النشاطات التي تزاولها الوحدات المحلية، ولا تتدخل إلا بطلب محدد.

ثالثاً: الرقابة التنفيذية على الإدارة الملحية :

و لها عدة صور كالرقابة على أعضاء الوحدات المحلية، وعلى أعمالها، وعلى مدى التزامها بالقرارات الصادرة من الحكومة المركزية.

المبحث الثاني

الفـــروع الإداريـــــة

- ✓ الإدارات المحلية ليست وحدها في مضمار تقديم الخدمات للمواطنين، بل تشاركها فروع الوزارات والمؤسسات والهيئات العامة.
- ✓حيث تحصل الإدارات المحلية على تفويض من وزارتها الأساسية للبت في الأمور المحلية للإقليم (المركزية المخففة).
- ✓وقد تتقاسم مع الإدارات المحلية بعض النشاطات؛ كأن تقوم الأخيرة بالتعليم الأساسي ، في حين تقوم السلطة المركزية بالمستوى المتقدم من التعليم.

ممثل الحكومة:

- ✓من المعلوم بأن لكل وزارة أو هيئة أو مؤسسة عامة ممثلاً لها على المستوى المحلي، أو كما يطلق عليه في المملكة، "أمير المنطقة" وهو ما يتم تعيينه بأمر ملكي.
- ✓كما يمكن انتخابه في نظم أخرى، وهو مسؤول أمام الحكومة المركزية وتختلف النظم في مدى السلطة التي يمارسها ممثل الحكومة.

أشكال مشكلات إدارة الفروع:

أولاً:

الحوافز المتاحة للموظفين في العاصمة أكثر من الفروع ولذا يتطلع أكثرهم إلى هناك للاستفادة من هذه الفرص.

ثانياً:

ينظر عادة إلى الفروع الإدارية نظرة شك وريبة وخصوصاً في النواحي المالية، ولذا فإنها تخضع لرقابة صارمة من العاصمة في هذا الصدد مما يعرقلها في أدائها لنشاطاتها للجمهور المحلي.

ثـــالثـــاً:

ضـــعف التنســـيق بـــين فـــروع الوزارات الخدمية أثناء العمل .

مـــع مراعـــاة أنـــه لا علاقـــة بـــين الأجهزة الأمنية والعسكرية والوحدات المحليـــة الخاصـــة بالأعمـــال المدنيـــة الأخرى.

تنسيق النشاطات على المستوى المحلى:

كما أن هناك خدمات مدنية تكون في عهدة الوزارات والمؤسسات العامة وفروعها نظراً لأنها عامة على مستوى الدولة كلها.

أما فروع الوزارات فإنها تؤدي أعمالها بإشراف الوحدات المحلية ، وهي تابعة للحكومة المركزية.

أجهزة الحكم المحلي وهي تابعة تبعية كاملة للوحدات المحلية.

هنالك عدة أنماط لتنظيم العلاقات بين الوحدات وهي أنماط ثلاثة: الاستقلالي، التنسيقي، الإشرافي.

((الفصل السادس))

الهيئات والمنظمات المهتمة بالإدارة المحلية

أولاً :

المؤسسات العلمية الكبرى كالجامعات والمعاهد العلمية .

ثانياً:

المنظمات الوطنية كالاتحادات والمجالس الخاصة بالأقاليم.

ثالثـــاً:

المنظمات الإقليمية كالمنظمة العربية للعلوم الإدارية ومنظمة المدن العربية ومنظمة العواصم والمدن الإسلامية

رابـــعـاً :

المنظمات الدولية مثل الاتحاد العالمي لإدارة المدن .

تدريب موظفى الوحدات:

- معهد الإدارة المحلية بجامعة برمنجهام بانجلترا .
- معهد الإدارة المحلية في هولندا.
- معهد الإدارة المحلية في مصر.

الإدارة المحلية ADS 306

(تعليم عن بعد)

الكتاب المقرر : الإدارة المحلية :

دراسات في المفاهيم العلمية وحالات دراسية

د. محمد بدران

مكتبة : دار النهضة العربية . القاهرة

أ.د. طلعت الدمرداش ابراهيم

0567159004

talaat_1956@yahoo.com

نظام المناطق

المملكة العربية السعودية

الأمر الملكي رقم (أ/92)

بتاريخ 1412/8/27

المادة الأولى :

يهدف هذا النظام إلى رفع مستوى العمل الإداري والتنمية في مناطق المملكة .

يهدف إلى المحافظة على الأمن والنظام وكفالة حقوق المواطنين وحرياتهم في إطار الشريعة الإسلامية .

المادة الثانية:

تنظم مناطق المملكة ومقر أمارة كل منطقة بأمر ملكي بناء على توصية من وزير الداخلية .

المادة الثالثة:

تتكون كل منطقة إدارياً من عدد من المحافظات والنواحي والمراكز.

يراعي في ذلك الاعتبارات السكانية والجغرافية والأمنية وظروف البيئة وطرق المواصلات.

يتم تنظيم المحافظة بأمر ملكي بناء على توصية من وزير الداخلية.

أما النواحي والمراكز فيصدر بشأنها وارتباطها قرار من وزير الداخلية بناء على اقتراح من أمير المنطقة .

المادة الرابعة :

يكون لكل منطقة أمير بمرتبة وزير كما يكون له نائب بالمرتبة الممتازة يساعده في أعماله ويقوم مقامه عند غيابه.

يتم تعيين الأمير ونائبه وإعفاؤهما بأمر ملكي بناء على توصية من وزير الداخلية .

المادة الخامسة:

يكون أمير المنطقة مسئولاً أمام وزير الداخلية

المادة السادسة :

يؤدي الأمير ونائبه قبل مباشرة العمل القسم التالي أمام الملك :

(أقسم بالله العظيم أن أكون مخلصاً لديني ثم لمليكي وبلادي وأن لا أبوح بسر من أسرار الدولة وأن أحافظ على مصالحها وأنظمتها وأن أؤدي أعمالي بالصدق والأمانة والإخلاص والعدل) .

المادة السابعة :

يتولى أمير كل منطقة إدارتها وفقاً للسياسة العامة للدولة ووفقاً لأحكام هذا النظام وغيره من الأنظمة واللوائح وعليه بصفة خاصة :

أ- المحافظة على الأمن والنظام والاستقرار واتخاذ الإجراءات اللازمة لذلك وفقاً للأنظمة واللوائح .

ب- تنفيذ الأحكام القضائية بعد اكتسابها صفتها النهائية.

ج- كفالة حقوق الإفراد وحرياتهم وعدم اتخاذ أي إجراء يمس تلك الحقوق والحريات إلا في الحدود المقررة شرعاً ونظاماً .

د- العمـــل علـــى تطـــوير المنطقـــة اجتماعيـــاً واقتصـــادياً وعمرانياً .

هـ - العمل على تنمية الخدمات العامة في المنطقة ورفع كفايتها .

و - إدارة المحافظات والنواحي والمراكز ومراقبة أعمال محافظي المحافظات ومديري النواحي ورؤساء المراكز والتأكد من كفايتهم في القيام بواجباتهم .

ز- المحافظة على أموال الدولة وأملاكها ومنع التعدي عليها .

ح – الإشراف على أجهزة الحكومة وموظفيها في المنطقة للتأكد من حسن أدائهم لواجباتهم بكل أمانة وإخلاص وذلك مع مراعاة ارتباط موظفي الوزارات والمصالح المختلفة في المنطقة بمراجعهم .

ط – الاتصال مباشرة بالوزارة ورؤساء المصالح وبحث أمور المنطقة معهم بهدف رفع كفاية أداء الأجهزة المرتبطة بهم مع إحاطة وزير الداخلية بذلك .

ي – تقديم تقارير سنوية لوزير الداخلية عن كفاية أداء الخدمات العامة في المنطقة وغير ذلك من شئون المنطقة وفقاً لما تحدده اللائحة التنفيذية لهذا النظام .

المادة الثامنة:

يعقد اجتماع سنوي برئاسة وزير الداخلية لأمراء المناطق لبحث الأمور المتعلقة بالمناطق ويرفع وزير الداخلية تقريراً بذلك لرئيس مجلس الوزراء .

المادة التاسعة:

يعقد اجتماع برئاسة أمير المنطقة مرتين في السنة على الأقل لمحافظي المحافظات ومديري النواحي لبحث شئون المنطقة الداخلية . ويرفع الأمير تقريراً بذلك لوزير الداخلية .

المادة العشرة:

أ) يعين لكل منطقة وكيل أو أكثر بمرتبة لا تقل عن المرتبة الرابعة عشر بقرار من مجلس الوزراء بناء على توصية من وزير الداخلية .

ب) يكون لكل محافظة محافظ لا تقل مرتبته عن الرابعة عشرة ويعين بأمر من رئيس مجلس الوزراء بناء على توصية من وزير الداخلية ويكون لها وكيل لا تقل مرتبته عن الثانية عشرة يعين بقرار من وزير الداخلية بناء على توصية من أمير المنطقة .

ج) يكون لكل ناحية مدير لا تقل مرتبته عن الثامنة يعين بقرار من وزير الداخلية بناء على توصية من أمير المنطقة .

د) يكون لكل مركز رئيس لا تقل مرتبته عن الخامسة يعين بقرار من أمير المنطقة بناء على توصية من محافظ المحافظة .

المادة الحادية عشرة:

على أمراء المناطق ومحافظي المحافظات ومديري النواحي ورؤساء المراكز الإقامة حيث مقر عملهم وعدم مغادرة نطاق عملهم إلا بأذن من الرئيس المباشر .

المادة الثانية عشرة:

يباشر محافظو المحافظات ومديرو النواحي ورؤساء المراكز مهامهم في النطاق الإداري لجهاتهم وفي حدود الصلاحيات الممنوحة لهم .

المادة الثالثة عشرة:

على محافظي المحافظات إدارة محافظاتهم في نطاق الاختصاصات المنصوص عليها في المادة السابعة باستثناء ما ورد في الفقرات و/ط/ي من تلك المادة.

عليهم مراقبة أعمال مديري النواحي ورؤساء المراكز التابعين لهم والتأكد من كفايتهم بالقيام بواجباتهم وتقديم تقارير دورية لأمير المنطقة عن كفاية أداء الخدمات العامة وغير ذلك من شئون المحافظة وفقاً لما تحدده اللائحة التنفيذية لهذا النظام .

المادة الرابعة عشرة :

على كل وزارة أو مصلحة حكومية لها خدمات في المنطقة أن تعين رئيساً لأجهزتها في المنطقة لا تقل مرتبته عن الثانية عشرة يرتبط بالجهاز المركزي مباشرة وعليه التنسيق مع أمير المنطقة في مجال عمله .

المادة الخامسة عشرة :

ينشأ في كل منطقة مجلس يسمى مجلس المنطقة يكون مقره مقر إمارة المنطقة .

المادة السادس عشرة :

يتكون مجلس المنطقة من :

أ - أمير المنطقة رئيساً للمجلس .

ب - نائب أمير المنطقة نائباً لرئيس المجلس .

ج - وكيل الأمارة ومحافظي المحافظات .

د - رؤساء الأجهزة الحكومية في المنطقة التي يصدر بتحديدها قرار من رئيس مجلس الوزراء بناء على توصية من وزير الداخلية .

هـ - عدد من الأهالي لا يقل عن عشرة أشخاص من أهل العلم والخبرة والاختصاص يتم تعيينهم بأمر من رئيس مجلس الوزراء بناء على ترشيح أمير المنطقة وموافقة وزير الداخلية وتكون مدة عضويتهم أربع سنوات قابلة للتجديد .

المادة السابعة عشرة :

يشترط في عضوية المجلس ما يلي :

1- أن يكون سعودي الجنسية بالأصل والمنشأ .
2- أن يكون من المشهود لهم بالصلاح والكفاية.
3- أن لا يقل عمر عن الثلاثين سنة .
4- أن تكون إقامته في المنطقة .

المادة الثامنة عشرة :

للعضو أن يقدم اقتراحات إلى رئيس مجلس المنطقة كتابة وذلك في الأمور الداخلية في اختصاص المجلس ويدرج الرئيس كل اقتراح في جدول أعمال المجلس لعرضه ودراسته .

المادة التاسعة عشرة :

لا يجوز لعضو مجلس المنطقة أن يحضر مداولات المجلس أو لجانه إذا كان الموضوع يتعلق بمصلحة شخصية له أو مصلحة من لا تقبل شهادته له أو كان وصياً أو قيماً أو وكيلاً له مصلحة فيه .

المادة العشرون :

إذا رغب العضو المعين في الاستقالة قدم طلباً بذلك إلى وزير الداخلية عن طريق أمير المنطقة ولا تعتبر الاستقالة نافذة إلا بعد موافقة رئيس مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزير الداخلية .

المادة الحادية و العشرون :

في غير الأحوال المنصوص عليها في هذا النظام لا يجوز عزل العضو المعين خلال مدة عضويته إلا بأمر من رئيس مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزير الداخلية .

المادة الثانية والعشرون :

في حالة خلو مكان أي عضو معين لأي سبب من الأسباب يعين بديله خلال مدة ثلاثة أشهر من تاريخ الخلو وتكون مدة العضو الجديد هي المدة الباقية من سلفه ، وذلك لما ورد في فقرة (هـ) من المادة السادسة عشرة من هذا النظام .